مظاهر الفساد وأثرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق

د. عباس الفياض

ملخص البحث.

يحاول البحث أن يسلط الضوء على ظاهرة الفساد المالي والإداري واستشرائها ومدى خطورتها في السنوات الأخيرة وتوسعها بحيث شملت مناطق واسعة من العالم بفعل العولمة، وأزداد الانتشار في البلدان النامية لأسباب عديدة منها كونها بيئية خصبة حاضنة تتعلق بنظام الحكم وفقدان الشفافية والوضوح والرقابة وانعدام العدالة في التوزيع للخيرات المادية والمحاباة وتعقيدات الإجراءات وغيرها من أسباب كلها تساعد على أتباع طرق ملتوية لتحقيق الأهداف غير المشروعة للثراء.كما وضع البحث الإطار النظري والتاريخي الذي يمكن من خلاله، أن يتم الوصول لبقية عناوين الدراسة. هذا بالإضافة إلى توضيح الدور والملاحظات على منظمة الشفافية الدولية. مع التركيز على الاقتصاد العراقي، وتوجهاته الغير المدروسة بدقة قبل 2003 وبعدها، وما سببته ظاهرة الفساد التي أخذت تتسارع وتنمو بخطوات سريعة في الميدانين الإداري والمالي في الفترة الحالية، وما خلفته من مشاكل خطيرة، ليس على مستوى الاقتصاد،وإنما أعاقة فعلية للاستثمار الوطني والأجنبي وللنمو والتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي يحتاجها البلاد.و اختتمت الدراسة بوضع تجارب لدول نامية،وطرق ومقاربات كفيلة بتطويق المشكلة ومعالجتها وهو الهدف النهائي للبحث .

Abstract:

This research seeks to highlight the phenomenon between financial and administrative corruption, its seriousness and uncontrollable nature in recent years. It is a global concern affecting both the developed and developing world with no society being able to escape it. The preponderance in the developing world is based on a number of factors including the lack of infrastructure, transparency and clarity of governance. The disparity between social classes and the inequality faced by the poor further contributes to this issue.This research, strives to produce a theoretical and historical framework, based on information extracted from the International Transparency Organisation with focus on the Iraqi economybefore2003 and after. It lays down how the corruptionobstructs national and forign investment.Some approaches are suggestedinto how to combat this global problemusing these theortical and historical models and the experiences of some developing countries.

مقدمة.

لقد استشرت ظاهرة الفساد المالي والإداري في العالم، وأخذت مديات وأشكال عديدة، وأصبحت سمة بارزة من سمات العصر الذي نعيشه. رغم جذورها العميقة في القدم منذ تشكل الحضارات والأمم، وتوسعت لتشمل كافة المناطق والدول وباتت تهدد الاقتصاديات الوطنية للدول بدون استثناء "متقدمة أو نامية"،وتداخلت فيها عوامل مختلفة يصعب تمييزها بين مجتمع وآخر، ولكن يتفق الجميع بأنها داء خطير. يتطلب مكافحته عالمياً وداخل كل دولة على حدة، وتتجلى الظاهرة من خلال انتشار الرشوة وتفشي المحسوبية والوساطة وضعف الإنتاجية وتعقيد الإجراءات وشراء الذمم والتسيب في العمل وفقدان الضمير والمسؤولية وغيرها.ففي العراق يلاحظ أن سجلها طويل، ولكن بدرجات متفاوتة كان أشدها في فترة النظام السابق، وتأثيرها على الاقتصاد وأضعاف إمكانياته التنموية من خلال الحروب والدمار والارتجال في السياسة الاقتصادية وتوزيع الثروات لا على الأساس الإنتاجي وإنما على أساس القرب والبعد من الحزب الحاكم وحلت المحسوبية وتبديد ثروات البلاد في القصور والتماثيل وغيرها والاعتماد على ريع النفط وهبوط العملة الوطنية إلى مستويات متدنية أمام العملات الأخرى وبخاصة فترة الحصار وازدادت البطالة وارتفاع الأسعار والعوز وغيرها. وازدادت ظاهرة الفساد بعد الاحتلال 2003 ومجيء حكومة بول بريمر ومن ثم الحكومات المتعاقبة وما سببته من أنهاك وأضعاف وتأثير للاقتصاد بفعل التوجهات الجديدة وانتشار الفساد في مديات خطيرة يصعب الخروج منها فقد امتدت لتطال كل القطاعات وكافة أفراد المجتمع وعرقلة التنمية الاقتصادية وأخلت في تركيبة المجتمع بفوارق شاسعة وبمدد زمنية قصيرة جداً بحيث أثرت فئة قليلة وبالمقابل ازدادت نسبة الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر. هذا بالإضافة إلى الإخلال بالعملية السياسية ومن هذه المقدمة الموجزة ..يمكن طرح مشكلة أو إشكالية البحث

مشكلة البحث.

قبل الدخول في الموضوع، يفترض الإجابة الواضحة للتساؤل الذي يبلور مشكلة البحث وهو:

* هل أن التغير الذي حصل 2003 وشيوع حالة الفوضى قد ساهم أكثر في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وخلق آثار ومعوقات اقتصادية واجتماعية وتنموية في مختلف القطاعات.

* هل يمكن البحث في الأسباب والآثار الحقيقية للفساد في الاقتصاديات الحديثة، وما الصعوبات؟

* هل توجد تجارب لبلدان مشابهة لظروف العراق تغلبت أو حدة من الظاهرة يمكن الاستفادة منها..!وما هي مزاياها وخصائصها؟

فرضية البحث.

للإجابة على مشكلة البحث وضعنا الفرضيات التالية:

- يفترض البحث أن هناك علاقة بين الفساد المالي والإداري وهدر الأموال التي ترصد في الموازنات الحكومية العامة، وطارداً للاستثمار الوطني والأجنبي، والى زيادة الفجوة بين فئات المجتمع وضياع الثروات المادية والطبيعية وأن التنمية أن وجدت تعيقها أدارة الحكم .
- تنامي الفساد يختلف من بلداً لأخر ولكنه يصبح فيها مسئولا،عن مجاعات تعانيها بعض فئات الرازحين تحت خط الفقر، فضلاً عن بحثه عن مؤشرات الفساد في الاقتصاد بمختلف قطاعاته. ولو توفرت فرصة لمحاكمة المسببين. فأنهم سيدانون بجرائم ضد الإنسانية وحقوق الإنسان.

أهداف البحث.

يهدف البحث على تسليط الضوء على خطورة ظاهرة "حالة" الفساد المالي والإداري على النمو الاقتصادي والتنمية، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وعرض بعض الأفكار والمقاربات التي تسهم في شحذ رفع مستوى الوعي تجاه إغراءات هذه الظاهرة وسبل الوقوف ضدها.

أهمية البحث.

يمكن أن نسجل هذه النقاط كأهداف للبحث:

- الوقوف على الظاهرة، ومدى فاعلية الحلول المطروحة، من قبل أصحاب القرار في الدولة والحكومة وأدراك حقيقة الفساد وأبعاده في تسميم حياة المجتمعات، وما يسببه من الخراب و فقدان الثقة بالدولة والمسئولين، وما يؤدي به من أذى للعائدات والواردات للدولة ونفقاتها، وفي انخفاض مستوى المعيشة
- يتوخى البحث الوصول جهد الإمكان لبعض المقاربات التي قد تسهم للعلاج المطلوب، وذلك بإيجاد قوانين وأنظمة صارمة وضمان تطبيقها الفعلي، وبالتالي وضع البلاد على جادة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والمساهمة في الحلول من أجل أيجاد مناخ صحي، يجعل من العراق أرضية صالحة للاستثمار المحلي والأجنبي والعمل باتجاه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها البلاد في ميدان الخدمات العامة كالماء والكهرباء وفي إيجاد فرص عمل جديدة وتحسين الحالة الصحية والتعليمية.

- التعرف على الخبرات الجادة للدول المشابه التي سبقتنا. في ميدان التصدي للفساد بنوعيه المالي والإداري،وما حققته من نمو اقتصادي واحترام دولي رفع من سمعتها إلى مصاف الدول المتقدمة.

منهجية البحث.

في محاولة للإجابة على مشكلة البحث،واختبار صحة الفرضيات فقد تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، وتقديم تجارب وخبرات "أمبريقية"[1]، لبلدان نامية. من خلال السرد للمفاهيم حول ظاهرة الفساد المالي والإداري، والربط بين الظاهرة والنمو الاقتصادي والتنمية في العراق، وتحليل الآثار الناجمة منها وأبعادها على مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية في العراق.

حدود وفترة البحث.

العراق منذ 2003 حتى الآن.

خطة البحث.

يركز على تناول ثلاث موضوعات أساسية حول ظاهرة الفساد مع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:

- الإطار النظري والتاريخي العام لظاهرة الفساد المالي والإداري.
- الأسباب المالية والإدارية للفساد .

المبحث الثاني:

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على التنمية.
- التأثير على الاستثمار الوطني التأثير على الاستثمار الأجنبي

المبحث الثالث:

- تجارب بلدان نامية
- كيف يمكن مكافحة الفساد

التوصيات والاستنتاجات

المصادر

<u>الإطار النظري والتاريخي العام لظاهرة الفساد المالي والإداري.</u>

[1]- المنهج الامبريقي : بالمعنى الواسع يعني تلك المعرفة العادية التي تتراكم في مجرى الممارسة الإنسانية، وهكذا على سبيل المثال، تمت مراكمة التجارب والخبرات بصدد الغزوات ونتائجها وعواقبها الأكثر خطورة وسبل اجتنابها. أما بالمعنى الضيق، فإن المقصود، هو تلك الدرجة التي تبلغها المعرفة العلمية،التي تجري على أساس المراقبة الموجهة للواقع الاقتصادي الدولي . وبهذا المعنى فإن الهدف الأساسي للمعرفة الامبريقية، هو القيام بمراقبات "تجارب" محددة وإنتاج حقائق علمية.

تعود جذور ظاهرة الفساد Phenomenon Corruption المالي والإداري إلى قرون ضاربة في التاريخ الحضاري والإنساني إذ تناولته شرائع وقوانين.فقد أشير له في مسلة حمو رابي التي تعود إلى 1790 ق.م وفي المادة 8 منه. حارب "حمو رابي" الرشوة عندما وصلت له الأخبار، أن احد موظفي الدولة استلم رشوة. فقد أرسل عليه وفتح تحقيقاً في القضية. كما يذكر التاريخ أيضاً، التواطؤ الذي كان قائماً في عهد الفراعنة. بين حراس المقابر واللصوص، الذين كانوا يحاولون سرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية، وحوربت في العصور اليونانية والرومانية بل كان لكل من أفلاطون وأرسطو موقفاً من التجارة ولا يعتبروها من الأعمال النظيفة، لاعتبارات تتعلق بالتحايل وغيرها ويلتحق الفيلسوف كانت بركبهم إذ يقول:"أن أمة جميع أفرادها من التجار هي أمة جميع أفرادها من المحتالين". يشير لنا التاريخ إلى أن من أسبابها هو فقدان القدوة الحسنة من الحكام إذ يقول الإمام علي بن أبي طالب "أن الناس أشبه بملوكهم منهم بآبائهم، وأن الشعوب والمجتمعات ترى من خلال الممارسات العامة،بحيث تنحاز إلى قيم معينة وتنفر من قيم أخرى، وهذه الممارسات التي تصدر منها، تسهم إلى حد كبير في تشكيل قيم المجتمع، وذكر عن الطبري أنه لما حمل الجند إلى عمر بن الخطاب سيف كسرى وجواهره. بعد هزيمته إمام جيش المسلمين قال عمر "إن قوماً أدوا هذا لذووا أمانة فعقب الإمام علي قائلاً: "أنك عففت فعفت الرعية ولو رتعت لرتعوا". كما كتب العلامة أبن خلدون في المقدمة قائلاً: أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة ، وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة، لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف. وقد كان الفيلسوف الفرنسي "ملفيتوس" في القرن الثاني عشر قال:" أن التفاعل بين المجتمع والسلطة في اتجاه واحد، فالشعب لا يؤثر في طبيعة السلطة وإنما تؤثر السلطة في خصائص الشعب وأخلاقه، وأستنتج من ذلك أن السلطة مسئولة عن مساوئ الشعب. كما أنها مسئولة عن محاسنه"، وفي هذا قيل أن الناس على دين ملوكهم. (فالسلطة التي تقوم على الابتزاز، ويتمتع أقطابها بامتيازات استثنائية. لابد وأن تخلف جهازاً مرتشياً، و تتعامل مع الشعب بطريقة استبدادية. لابد أن يكون جهازها كذلك سواءً بتشكيلاته أو بالنزعة المهيمنة على أفراده)[1].غير أن الفساد في ظروفنا الحالية يعد الآن ظاهرة عالمية ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها حواجز طالت الجميع ولا يقتصر وجودها على بلد دون آخر. فقد شمل بلدان متقدمة وأخرى نامية. بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية "رأسمالية أو اشتراكية" وشملت (رؤساء دول ووزراء وغيرهم). إذ تعد اليوم من الظواهر العالمية الواسعة الانتشار وذات أبعاد واسعة وتداخلات ضاربة بالعمق، وبعوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. لكنها تتباين من مجتمع لآخر يصفه أحد الكتاب الغربيين[2] " أن استشراء الفساد كطاعون الأمس الذي كان يجتاح بلداناً كثيرة فيصل

[1]-عبد الهادي عباس- مقالة بعنوان- الفساد!! هذا الداء الوبيل- نشرت في مجلة النهج لسنة 1996،ص68.

[2]- * Author Pierre Pean – Publishe, Fayard 1988 ISBN- L Argent noir.Co rruption Sous – developement –p278

بها إلى مرحلة الإبادة...الخ[1]. ويقول أيضاً "أن العديد من نخب العالم الثالث[2]بتحويلهم المال العام الذي يتحكمون فيه لمصلحتهم الخاصة وباستثمارهم دون خجل أو حياء المصلحة العامة في سبيل مصلحتهم. ينبغي أن يؤاخذوا كمسئولين ولو جزئياً على الأقل عن تعاسة ومعاناة الملايين من شعوبهم"، وهو داء يحرق اليابس والأخضر، وهذا ما تشير له دراسات وبحوث عديدة. إذ يشير روبرت كليتجارد "الفساد يوجد عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهد بخدمتها"[3]كما ويقول أديلهرتز أن الفساد "فعل غير قانوني أو صور من الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية ومن أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقيق مزايا شخصيةً"أما روبرت تيلمان فيشير"أن الفساد هو ذلك الذي يسود بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً وتتم معظم المعاملات في سرية نسبيةً" غير أن كليتجارد يعود ليقول "لا يمكن عمل شي لمواجهة الفساد فهو في كل مكان من العالم وظل موجوداً عبر التاريخ كله، وإذا كان الجالسون في القمة فاسدون وإذا كان النظام بأكمله فاسداً فلا أمل يرتجى. كما وعبر عن ذلك المسئول عن الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد التي أنشأت في "هونغ كونغ" عام 1973 إذ جاء في التقرير"هنالك مسألة أساسية كان علينا التنبه إليها دوماً وهي مكانة الذين نقاضيهم. فالناس ميالة إلى الربط بين فعالية أجراءتها وبين مكانة من نقاضي! هل يكونون جميعاً من متواضعي الحال وصغار القوم أو يكون بينهم نسبة حقيقة من أصحاب الشأن العالي؟ لاشي يقضي على ثقة الناس أسرع من الاعتقاد أن عملية مكافحة الفساد تقتصر على من هم دون مستوى معين في المجتمع ولا تتعداهم". على ما يبدو أن صاحب التقرير يتحدث وبغصة عن الفساد الصغير والذي يشمل الموظفين الصغار في الجمارك والهجرة والجنسية والجوازات ورجال الشرطة وموظفي العقارات والضرائب والبلديات، دون الإشارة إلى الفساد الكبير. الذي يضم المسئولين الكبار في الدولة والذي يشمل العقود والصفقات والعمولات والمعاملات التجارية والعسكرية والمحاسبية والهدايا وغيرها. مع تزايد آثار الفساد على المستوى العالمي. تسارعت منظمات دولية مدنية وأهلية، فضلاً عن الحكومات للمطالبة بمحاربة الفساد بكل ألوانه وأشكاله، وبذلك تأسست منظمة الشفافية الدولية [4]، "رغم الملاحظات

---

[3]- أن مرض الطاعون قد أصاب بغداد عام 1822 وقضى على معظم سكانها وفي عام 1831 أعاد الكرة طغيان دجلة والفرات وتهدمت البيوت والمنازل وأنتشر مرض الطاعون من جديد وفي عام 1832 أنتشر الفساد المالي والإداري في بغداد مما أدى إلى قيام ثورة المفتي عبد الغني آل جميل ضد الوالي العثماني على رضا. أظن أن ظروف الفساد المالي والإداري الحالي التي يمر بها العراق وما يتعرض له من هدر بالأموال والممتلكات تشكل منعطفاً خطيراً لم يمر به العراق خلال تاريخه القديم والحديث ويعادل أ ضعاف أضعاف مما حصل تاريخياً لبغداد من جراء مرض الطاعون .

[4]- لم يعد هذا المصطلح جارياً على ما أعتقد- الباحث- .

[3]-R. klitgaard- Controlling Corruption-روبرت كليتجارد- السيطرة على الفساد- ترجمة علي حسن حجاج ومراجعة فاروق جرار- دار البشير- عمان 1994.

[4]- مؤسسة الشفافية العالمية تأسست عام 1995 في برلين وهي منظمة غير حكومية . التي هدفها محاربة الفساد بشكل متواصل وزيادة الوعي العام بمخاطره وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المختلفة .

عليها[1]". التي تصدر تقاريرها السنوية بهذا الصدد في جميع القارات. تثير وتنبه وتوعي فيها الرأي العام والحكومات عن ممارسات الدول والشركات لمختلف أشكال الفساد ،كما و تشير إلى ترتيب الدول من حيث مستوى الفساد بالارتفاع أو الانخفاض من خلال مؤشرات مدرك الفساد الذي يعد سنوياً. لقد عرفت هذه المنظمة الفساد "بأنه إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية". كما أوردت هيئة الأمم المتحدة بتعريفها للفساد الذي تبنته الهيئة العامة لأمم المتحدة،و تم التوقيع عليه في المكسيك 2003. الذي جاء بوثيقة لا تحتوي تعريفاً فلسفياً أو وصفياً شاملاً، ولكنها اعتمدت توصيفاً خاصاً للحالات التي يترجم فيها الفساد على أرض الواقع، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي(الرشوة بجميع أنواعها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة وتبيض الأموال والثراء غير المشروع) وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. أما البنك الدولي فقد أشار في تعريفه"هو استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية فهو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية"، أما رئيس البنك الدولي جيم يونج كيم فقد ترجمه إلى واقع إذ قال"إن الفساد يتسبب في قدر هائل من الأضرار على التنمية حيث يلتهم من 20-40 مليار دولار سنوياً". من خلال التعاريف المطروحة، فأن المرء يتصور وكأن الفساد مقتصراً على قطاع الدولة أو القطاع العام. في حين إن الحقيقة هو موجود أيضا في شركات القطاع الخاص. كما يظهر في سلوك المديرين والموظفين وفي تعامل هؤلاء مع المستهلكين والمصارف والضرائب والجمارك،وتزداد هذه النسبة بقدر زيادة حجم الشركة وكل ما كان أصحابها مقربين ومدعومين من السلطة السياسية.

كما ويشير روبت كليتجارد في مقدمة كتابه "السيطرة على الفساد" "إن موضوع الفساد موضوع يتحاشى الناس ذكره، ويتلمسون الأعذار لتجنب الخوض فيه، لأنه من الموضوعات الحساسة. حتى إن جونار ميردال الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل سمى التهرب من البحث في الفساد "دبلوماسية البحث العلمي". فهناك من يقول بصريح العبارة: لا يمكن عمل أي شئ إزاء الفساد، والفساد استشرى كالسرطان فهو في كل مكان من العالم، وهو موجود عبر التاريخ كله، وإذا كان المتربعون على القمة فاسدين وكان النظام بكامله فاسداً، فلا أمل يرتجى! "كما ذهب بذلك كليتجارد".بقوله (عندما ينتصر في المجتمع من هو مجرد من الحياة، وعندما يعجب الناس بالسيئ، وعندما تنتهي المبادئ، ولا تعم إلا الانتهازية، وعندما يتسلم المتغطرسون الحكم ويصبح كل شئ فاسداً، وتسكت الغالبية. علينا أن نكف عن

[1]-أما الملاحظات على هذه المنظمة فيمكن اختصارها بالشكل التالي: تجدر الإشارة إلى أن تأسيس منظمة الشفافية الدولية وطرح مفاهيم جديدة في التسعينيات من القرن الماضي مثل الإدارة الرشيد والحوكمة والشفافية والمسألة والعدالة وغيرها من المفردات جاءت أثر الأزمات والانهيارات التي حدثت في شركات كبرى أمريكية وأوربية وكذلك الأزمات التي أصابت دول النمور الآسيوية في نهاية التسعينات ساهمت كلها بظهور هذه المفاهيم الجديدة .
- يقوم المؤشر بملاحظة مجموعة صغيرة ، لأنه يرفض الملاحظة على نسبة أوسع من السكان، وأبعد من ذلك يشتكي البعض ، إن المؤشر يأخذ ملاحظات مجردة ، وإن الأسباب المستخدمة في أعداد المؤشر لا يمكنه قياس الفساد المؤسسي .المؤشر قائم على استخدام المعلومات من مسوحات الجيل الثالث التي يمكن أن تكون --- متغيرة كثيراً بتغيير الأسلوب وكونه مكتمل من بلد لآخر . إضافة إلى إن الأساليب تتغير من سنة لأخرى في المؤشر نفسه ، ولهذا تكون المقارنة أفضل أو أسوأ . ويشير البعض إن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة يعطي مدرك الشفافية تصوراً يؤدي إلى أظهار النسب لصالح هذه الدول .

مصارعة طواحين الهوى). في هذا الصدد أنعقد في البرازيل في نوفمبر 2012 المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد والذي حضره 1500 مشاركاً يمثلون حوالي 130 بلداً، وما يهمنا في العراق.معرفة كيف تعاملت دول العالم مع هذا الطاعون؟ وكيف تم تبادل تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وبخاصة النامية منها. وقبل أن نتعرف على ذلك، علينا تعريف مفهوم الفساد وكيف ينتشر وما هي أشكاله؟

مفهوم الفساد.

أن مصطلح الفساد Corruption يتضمن عدة معانٍ وهو يشمل القطاع الحكومي والخاص وغيرهما فقد ورد في المنجد (من فسد: فساداً وفسوداً،ضد صلح.فاسد،فسدأ وأفسد،ضد أصلحه.فاسد القوم،أساء أليهم ففسدوا عليه. الفساد: اللهو واللعب/ أخذ المال ظلماً. المفسدة: جمع مفاسد"مصدر الفساد أو سببه)[1]الفساد في اللغة، هو التحول والتغير للأسوأ، وأفسد الشيء بمعنى أتلفه. كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بسوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة.وحسب تعريف منظمة الشفافية الدولية وغيرها. هو استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة، وهو موجود في كل تشكيل، يكون فيه الشخص قوة مؤثرة، أو قوة احتكار علي سلعة أو خدمة أو صاحب سلطة وقرار، وممكن يستخدم ذلك لصالح جماعة دون أخرى،مما يشير إلى الإخلال بشرف المهنة والوظيفة والقيم والعادات والسلوك التي تسود المجتمع سواء بالقطاعين (العام والخاص)، ويعود هذا المعيار إلى غياب وضعف المؤسسة السياسية في البلاد .كما أنه مفهومه يتسع إلى مفاهيم عديدة، ومنها سرقة الأموال العامة والاختلاس أو الرشوة وقبول الإكراميات والمكافئات والتلاعب في المناقصات والعقود. التي تجرى بقبول الهدايا المحرمة قانوناً، والتهرب من دفع الضرائب والرسوم ومحاباة الأقارب والأصدقاء والتزوير في الضرائب وتحصيلها، والتدخل في مجرى العدالة والرقابة والاحتكار ورفع الأسعار والتلاعب في الرواتب والأجور والتهريب واستغلال المال.العام والمحسوبية. يعد الفساد جريمة يصعب الوقوف عليها،لأنه غالباً ما يتم بالخفاء أو من خلال وسطاء، وفي الواقع أن الفساد كما يشار في كتابات كثيرة هو الجريمة التي لا يمكن ضبطها بسهولة... لأنها جريمة ضمير قد لا تمس القانون، ولا تتجاوزه فهي تنتشر في منأى عن طائلة القانون.عندما تدفع للمسئول جراء تسهيل ومنح تراخيص معاملة أو عقد مقاولة في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وتكون الرشوة أو الابتزاز سيارة أو بيت أو رصيد حساب باسم أحد معارف المسئول أو مبلغ من المال ، وأن هذا المسئول لا يشعر أنة أرتكب جرماً وإنما أخذ نصيبه من الصفقة أو العملية وبعضهم "يفسرها وفق فتوى سريالية بأنه حق كان قد حرم منه من سنين". فكيف ينتشر وما هي أشكال الفساد؟ينتشر الفساد بطرق عديدة منها على المستوى الدولي، فهو عابر للحدود بفعل العولمة، وتحت مظلة الانفتاح والتجارة والسوق والاقتصاد الحر وفي ظل عدم وجود ضوابط

[1]-المصدر: المنجد في اللغة العربية- طبعة جديدة منقحة – دار الفقه للطباعة- بيروت 1971- دار المشرق- الطبعة 17 – ص583

لدخولها في بعض البلدان. فهو يدخل بطرق غير مشروعة على شكل رشاوى وصفقات ومدفوعات للمسئولين في الدولة إزاء خدمة في أطار التجارة والمساعدات وتدفقات استثمارية أو في تقديم مزايا لشركات دون غيرها. أما الفساد المحلي فيحصل داخل البلد المعني بين الموظفين والأفراد العاملين في داخل الدوائر الحكومية والقطاع الخاص دون ان يكون لهم علاقة بشركات أو دوائر أجنبية .فكيف يقسم وينتشر على الدولة؟

المستوى المؤسسي لانتشار الفساد في الدولة: ينقسم إلى مستويين:

أ- المستوى السياسي.

1- رأس الهرم: الذي يتمثل في السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" من أعضاء في البرلمان والوزراء وما هو بدرجة مدير عام وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية التي تحكم في السلطة والقضاة إذ يعتبر الفساد في هذه المجالات من أخطر الأشكال ولاسيما عندما تتداخل أو تتعارض المصالح الشخصية لمجموعة من هؤلاء فيما بينهم. حيث يزداد ضرر المصلحة العامة، وبدورها تتعثر المشاريع والخطط التنموية .

ب – المستوى الإداري.

2- الجسد : وهو فساد يتمثل بالموظفين في المستويات العليا و المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري[1] . في الأمور التي تتعلق بين الموظف وصاحب الخدمة. لقاء تسهيل معاملة وانجازها بأسرع وقت،وبطرق ملتوية. فأن أثرها شديد الوقع على المصلحة العامة، وقتها تنتشر كظاهرة متعارف عليها وتصبح عادية التداول في مختلف دوائر الدولة .3- القاعدة :ينتشر الفساد على مستوى الدنيا من الموظفين، كرجال الجمارك والشرطة والجوازات والدوائر ذات العلاقة في إبرام العقود والمشتريات والعقارات وغيرها.. أنظر الشكل رقم (1):

[1]-الإدارة: تستخدم كلمة إدارة في آداب اللغة العربية ترجمة لكلمة Management وأحياناً أخرى لكلمة Administrationالإدارة: تستخدم كلمة إدارة والأصل اللاتيني لهذه الكلمة الأخيرة هو ministrare = Serve Ad=To أي إن الكلمة تعني To Serve ويقابل هذه الكلمة في العربية (الخدمة) على أساس إن من يعمل بالإدارة يقوم على خدمة الآخرين أو يعمل عن طريق الإدارة إلى أداء الخدمة وهذا هو المعنى اللفظي لأصل الكلمة . المصدر: أ. د. نصر محمد مهنا – الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث -2006 - الإدارة العامة وإدارة الخصخصة – مع نماذج لتجارب بعض الدول- ص25 .

الوسط المؤسسي لانتشار الفساد في الدولة

١- رأس الهرم : يتمثل بالسلطات الثلاث إذ يعتبر الفساد فيها من أخطر الأنواع، حيث يضر بالمصلحة العامة وعندها تتعثر المشاريع وخطط التنمية .

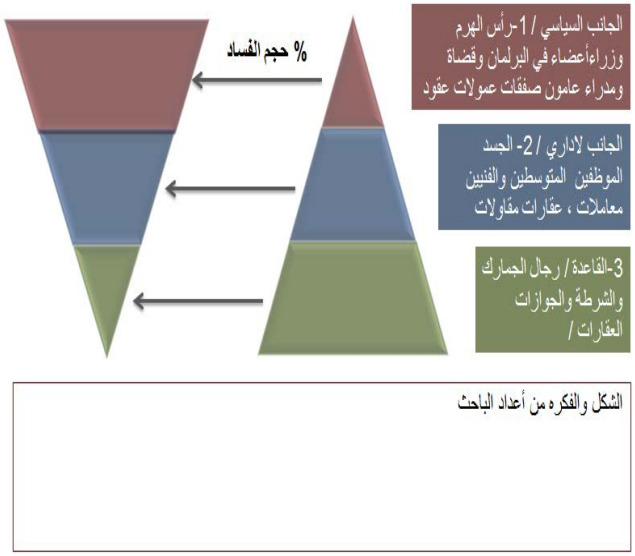

٢- الموظفين في المستويات العليا لتسهيل معاملة، عقود بطرق ملتوية وعواقبها وخيمة على البلاد حيث ينتشر الفساد ويصبح عادي، ٣ المستويات الدنيا يصبح الفساد شيء متعارف عليه.

أشكال الفساد.

تتمظهر هذه الأشكال بأنواع عديدة:

- الفساد بين موظفي الدولة وذلك بتأخير معاملات المواطنين وتأخير منح التراخيص أو انجازها بفترات طويلة بحيث تؤثر على المواطن ويضطر إلى دفع الرشوة.
- من خلال انتشار المحسوبية والمحسوبية وتعيين كبار الموظفين والمسئولين بالوظائف المميزة.
- يجري الفساد بالتلاعب بالدعم التي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل مثل البطاقة التموينية وتقديم الخدمات فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه ما لم يقدم هبات للموظفين.
- يحرم أصحاب الحق من الدعم وتباع السلع المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير مستحقيها.
- يظهر الفساد في النهج البيروقراطي للموظفين والناتج عن كثرة الإجراءات والتعقيدات والرقابة وكثرة القوانين مما يؤدي إلى نشؤ ثغرات كثيرة تمكن بعض الموظفين والمسئولين الاستفادة منها لصالحهم.
- الابتزاز والرشوة التي يدفعها المستثمرين حتى تتم الموافقة على طلبات الاستثمار وتزداد الأمور تعقيداً وخاصةً بما يتعلق بالمستثمرين الأجانب.

- يظهر الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين الأجانب والمحليين، بل تقدم الأراضي بأسعار بخسة للمسئولين على حساب الناس الفقراء.
- كما تبان عمليات الفساد من خلال التجارة المحرمة والمحظورة كتجارة المخدرات والأسلحة والنفايات والدعارة وغيرها من عمليات غسيل الأموال .
- يلاحظ الفساد أيضاً من خلال تلقي العمولات عن الصفقات والمقاولات الحكومية والإثراء من الوظيفة العامة.
- يتجلى الفساد في عملية استعمال المال العام واستعمال الموارد الحكومية من خلال هدر الموارد الاقتصادية وزيادة الأعباء على الموازنة العامة.
- يتمظهر أيضا في القطاع الخاص وشركاته وسلوك رؤساء وموظفي هذه القطاعات مع المستهلك والمصارف، وذلك في التحايل في تقديم الضرائب وإخفاء المعلومات عن رجالها. كما يلاحظ أيضاً في الجمارك. وفي أحيان كثيرة يستغلون قربهم من السلطة السياسية لتحقيق مطامحهم أو في تنفيذ مشاريع ذات كفاءات متدنية وعلى حساب المواطنين. لاحظ الرسم البياني لأشكال الفساد رقم (2)

أشكال الفساد.

FORMS OF CORRUPTION

بعض الإجراءات الفنية "الترجمة العربية" حول الشكل وترتيبه بجهود الباحث

(1)Global Old Dynamics of Corruption, the Rol of the United Nation Helping Member States

Build Integrity to Curb Corruption, Cicp-3, Vienna Oct. 2002 ,pp.

الأسباب المالية والإدارية للفساد.

تشير بحوث ودراسات كثيرة إلى أن أسباب الفساد ونموه وانتشاره قد أصبح ظاهرة عالمية "كما أشير له من قبل". لكن هنالك أيضاً ظواهر يختص بها بلد دون آخر، ومثل ما تقدم في البحث. يمكن القول أن الفساد بمفهومه الواسع يشمل كل الأعمال التي يمارسها الفرد حتى وأن لم يكن عاملاً في الدولة. غير أن بعض الكتابات تحصر مفهوم الفساد الإداري فقط بالعاملين في الدولة دون شموله القطاع الخاص،وهناك مفارقة كبيرة في المنطق (حيث يجري الحديث عن أشخاص هنا وهناك) ألم تكن الشركات العملاقة مثل شركة أنرون للطاقة وأثر شركة التدقيق العالمية أندرسن، وما لحقها من فساد مالي وأداري بعيدة عن التناول!. عموماً فالفساد الإداري أين ما حل هو انحراف أو خلل في سياق عمل الوظائف الإدارية،عن شكلها أو مسارها السليم. من خلال استغلال الموظف صلاحيات المهنة لتحقيق مكسب مالي أو مصلحة خاصة، ويأتي الفساد المالي في صورة مجمل الانحرافات المالية. المخالفة للقانون والأحكام المالية المنصوص عليها في القوانين، سواء للمؤسسات أو الشركات التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة،وبذلك تجعل تلك الممارسات منفذاً لحصول البعض على مناصب عمل ليست من حقهم وحرمان الآخرين يملكون الحق فيها. ففي العراق تجري الإشارة بشكل عام إلى"نظم المعلومات الإدارية والمالية "التي كانت - والقائمة الآن" لا تلبي حاجة المخطط ولا تساعد على تقويم الأداء بسبب تباين الأنظمة والمعايير والإجراءات المتبعة في المنشآت القائمة ولا تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية"[(2)]، وأيضاً تعتبر مخالفة للأجهزة الرقابية المركزية المختصة، بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة ومؤسساتها والشركات. كما يشير معظم الكتاب والباحثين الاقتصاديين إلى أن الفساد يميل إلى الازدياد كلما سارت البلاد في طريق النمو السريع والتحديث، بسبب تغيرات في القيم المتغيرة، ومصادر الدخل الجديد والتوسع الحكومي . كما حصل في التجربة الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، وكذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، كما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق، وبقية البلدان في أوربا الشرقية، عندما بدأت بخصخصة القطاع العام. تلك التحولات

1-مركزالقوى الفاعلة وخبرتها العالمية التابعة للأمم المتحدة ووظيفتها في مساعدة أعضائها في الإحاطة بخصوص الفساد – فيينا أكتوبر2002 – تعريب الباحث[1]

[2]-انظر – الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية - بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية – بيت الحكمة كانون الأول – ديسمبر 2001بغداد 2002 ص269 – التشديد "التي كانت والقائمة الآن " من قبل الباحث.

التي تزامنت مع انتشار الفساد السياسي والإداري المنظم وتفشيه ليرتفع إلى مستويات عالية جداً. حيث استطاعت عصابات المافيا السيطرة على مصير البلاد (لنتذكر ما حصل في العراق أثر التغير والبرنامج الاقتصادي المتسرع لبول بريمر[1] 2003). كما استشرى الفساد في بعض الدول العربية التي حاولت العمل على أحداث تغيرات سياسية واقتصادية في مجتمعاتها، مثل مصر خلال الانفتاح والمغرب وغيرها،ومما يلاحظ أن اعتماد الشفافية في الحكم أمر لا يختلف علية اثنان من حيث ضمان سلامة المالية والإدارة العامة وسلامة السياسة الاقتصادية والمالية وبخاصة نشر الميزانية العامة وعرضها في الأوقات المناسبة بأبوابها المختلفة، وعدم تأخيرها وفي تقديم الحسابات الختامية أيضا في الأوقات المحددة لها. مما يعزز ثقة المواطنين بحكومتهم وعموماً فأن للفساد المالي والإداري من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئة وغيرها من آثار تعيق عملية النمو والتنمية واختصارا للوقت تشير مؤلفات كثيرة إلى الأسباب التالية:-

* من أهم أسباب الفساد ظهور الفساد في الإدارة العليا للدولة في الوزارات والأجهزة التشريعية والقضائية والقيادات العليا في الجيش والشرطة وفقدان القدوة في الهيكل الإداري والوظيفي.

* محاولة بعض صغار الموظفين اللحاق بالطبقات الثرية، وتحقيق دخل مرتفع خاصةً مع فقدان القيم والأخلاق .

*غياب الشفافية وعدم تحديد تعليمات واضحة للمواطن تفسر الخطوات والإجراءات والمستندات المطلوبة .

*الفقر وانخفاض مستوى الدخول في البلاد تدفع أصحاب الوظائف الهامة إلى الالتجاء للرشوة والهدايا ويتضاعف الأمر مع أتساع الفجوة بين الطبقات .

* ضعف قدرة الحكومة على الترشيد وفي مواجهة الفساد وضعف إمكانياتها في معاقبة الموظفين المخطئين ومرتكبي الفساد والتهاون في المحاسبة والعقاب في ظل المحاصصة والمناطقية والفئوية والمحسوبية التي تعيشها البلاد .

*الافتقار إلى حوكمة الشركات والسلوك غير السوي للموظف المخالف للقانون واللوائح والتعليمات.

[1]-راجع مؤلف د. عباس الفياض – الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي مصدر سابق
قانون الاستثمار رقم 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة للاستثمار الأجنبي بتوقيع بول بريمر كونه المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، 2003.
راجع مؤلف بول بريمر – عام قضيته في العراق – النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة عمر الأيوبي – صادر عن دار الكتاب العرب – بيروت/ لبنان – 2006- ص102،103

* إن أضرار الفساد تشكل خطر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع.
* ضعف دور الإعلام والأجهزة الثقافية في كشف وتعرية الفساد والمفسدين منذ البداية .

* كثرة تغير القوانين وتعددها (قوانين النظام السابق، قوانين بول بريمر،القوانين الجديدة التي يصدرها البرلمان) مما يوفر ثغرات كثيرة تمكن بعض المسئولين أو الموظفين الاستفادة منها لتحقيق مكاسب غير شرعية .

* الهدر والضياع في استعمال الموارد الحكومية في ميادين غير أساسية. مما يفقد الأولويات وتعطيل الخدمات لأبناء المجتمع ويسفر عن تعطيل التنمية والاستثمار بشكليه الوطني والأجنبي أنظر الشكل(3):

*حول أسباب الفساد المالي والإداري.

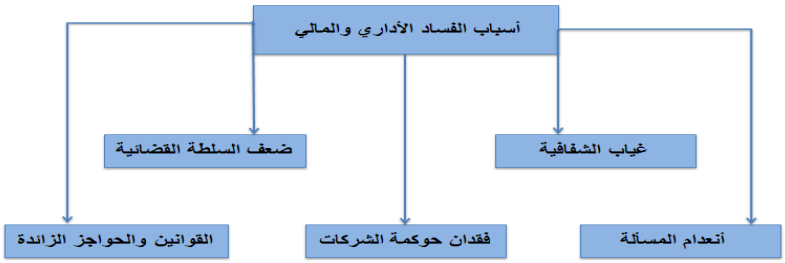

المصدر: مركز المشروعات الدولية CIPE - حول أسباب الفساد في منطقةالشرق الاوسط وشمال أفر يقيا

ضعف الديمقراطية، عدم نشر المعلومات وغياب استقلال القضاء وبالتالي غياب المسألة والافتقار إلى الحوكمة والإفراط في إصدار اللوائح والقوانين

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على التنمية([1]).

باختصار شديد تباينت المدارس الفكرية المعنية باقتصاد التنمية وتأثيراتها، ولا تزال البحوث تتعمق باتجاه الوصول إلى مقاربة، يمكن الاتفاق حولها نتيجة لتعدد الإبعاد والمستويات والتشابك مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم وغيرها، وهكذا برزت العديد من النظريات حول عملية التنمية في البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات واعتبرت التنمية بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي لابد من المرور بها ومن خلالها يمكن لهذه البلدان أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بمجرد تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الأجنبية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية ، كما حصل في البلدان المتقدمة! إلا أن الواقع خالف هذا الطرح. لم يعد مفهوم التنمية مقتصراً على زيادة

*Center for International Private Enterprise -2010
المركز تابع لغرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ،وكما يشار له بأنه غير ربحي وهو واحد من أربعة معاهد أساسية تابعة للصندوق الوطني الديمقراطي له خبرة مع قادة الأعمال وصناع القرار - الباحث

1- لا يريد البحث الكلام عن التنمية ، بقدر ما يريد الإشارة عن ما يخلف الفساد من آثار اقتصادية واجتماعية ومن عرقلته للنمو والتطور والتنمية في البلاد .

معدلات النمو ورفع مستوى الناتج المحلي، وتطوير كفاءة الإنتاج وتحسين المستوى المعشي للمواطنين فحسب. بل هي كذلك من خلال تغيير جذري في التنمية الاجتماعية يفضي إلى تلك المؤشرات للانتقال بالمجتمع ككل إلى حالة أفضل اقتصاديا واجتماعيا بالمعايير المتعارف عليها دولياً. والتنمية بهذا المعنى تؤسس على مبدأين أساسيين اقتصادي واجتماعي، يتجهان بإدارة سياسية وأمنية مستقرة تهدف إلى أمرين، الأول يعزز مكانة الدولة من خلال فعالية مؤسساتها في توجيه النشاط البشري، والثاني توفير المناخ الديمقراطي والحريات العامة للمواطنين في المشاركة والنشاط في توجهات السياسة العامة للبلاد وبهذا الترابط والتعاون والتكامل بين الدولة والمجتمع يزداد كل منهما مناعة وقوة وتفاعل. هذا من جانب ومن جانب آخر،علينا التحدث عن عمل الدولة وما يميز مؤسساتها ،وبشكل خاص رأس الهرم من شفافية وحسن المسؤولية للقائمين عليها، وهنا يكمن الإطار النظري أو المثالي للتنمية كما تحدثنا من قبل . أما الواقع في العراق فالقضية مختلفة وبعيدة جداً. ففي ظل النظام الدكتاتوري السابق. أنتشر الفساد في السبعينيات والثمانينات وأزداد في التسعينات بفعل الحصار، ويعزى ذلك بسبب ضعف مداخيل الناس وانخفاض قيمة الدينار. أمام العملات الأخرى وبخاصة الدولار، وأصبح راتب الموظف ثلاث دولارات شهرياً،وتعرض الاقتصاد إلى الاجتهادات الفردية،ودخول البلاد في حروب عبثية وتم توزيع الخيرات على أساس المحسوبية والقرب والبعد من الحزب الحاكم، كما ظهر الفساد والإهدار في بناء القصور والتماثيل والبحيرات والمشاريع عالية الكلفة. غير أن أثر الفساد المستشري وبخاصة منذ التغير الذي حصل في 2003، وما ترشح عنه من احتلال وإدارة العراق من قبل "بول بريمر" وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483. بدأت المحاولات لخصخصة 200 من مؤسسات الدولة، بإجراءات وقوانين عديدة[1]، وتم السماح للشركات الأجنبية في التملك بنسبة 100% من الأرباح. بالإضافة إلى أمكانية التحويل الأرباح للشركات دون الخصوم للضرائب، وتخفض الضرائب من 45% إلى 15% كحد أدنى. إذ أشار بريمر في المنتدى الاقتصادي العالمي في عمان-الأردن بقوله "أبلغت الحضور أن الهدف الاستراتيجي للإتلاف هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم وذلك ما أصبح ممكناً بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة" ودخول الشركات المتعدية الجنسية وبعضها لا تمتلك سمعة طيبة في المحافل الدولية وإبرام عقود معها خاصة في ميدان النفط والبنية التحتية[2]وما تركته هذه الشركات من آثار للفساد.[1] يضاف إلى ذلك التحولات في ميدان الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وتبني تحول قطاعات الدولة إلى القطاع الخاص "أي الخصخصة" ولا يعني التحول للقطاع الخاص الوطني وإنما يشمل الأجنبي

---

[2]- راجع مؤلف بريمر مصدر سابق ص102،103

[1]- شركة بيكتل Pectil Company وبارسونز Barsons Company ، كيلوغ براون روثKil0rch Brown Ruth ،هاليبرتون Harry Barton Company .للمزيد راجع مؤلف د. عباس الفياض الخصخصة وتأثيرها على الأقتصاد العراقي .مصدر سابق ص439،438،437،436

أيضاً،والانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية بلا ضوابط . مما عزز من عملية الفساد وأدى بقوة على سوء توزيع الدخل الوطني، وتراكم هذه السياسة وإجراءاتها النقدية والمالية. التي انطوت على خفض الإنفاق العام والاستثمار وكبح الاستثمار المحلي "حكومة بريمر". أو من خلال زيادة أسعار الفائدة والسقوف الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام " الحكومات المتعاقبة"، وما ترتب عنها من تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط) ومعدلات النمو للقطاعات الإنتاجية وبخاصة (الصناعة التحويلية والزراعة) وخفض مستويات الاستثمار على حساب الاستيراد. في ديسمبر 2008، أشار تقرير أمريكي نشرته صحيفة نيويورك تاميز أعده المحامي الجمهوري ستيوارت بوين جنيور، وجاء تحت عنوان "الدرس الصعب: تجربة إعادة أعمار العراق" التي قادتها الولايات المتحدة أهدر فيها 100 مليار دولار وانتهت إلى الفشل". الولايات المتحدة وبعد أكثر من 8 أعوام على احتلال العراق، وقيامها بأكبر مشروع إعادة أعمار منذ خطة مارشال. أظهرت أنها لا تملك السياسات ولا القدرات التقنية ولا الهيكلية التنظيمية لانجاز مشروع بهذا الحجم، وإن جهود إعادة الاعتمار ركزت على أصلاح ما خلفه الغزو الأمريكي للعراق من دمار، وقد كشفت مؤخراً دراسة اقتصادية حديثة إن تكلفة أعمار العراق حتى عام 2010 بلغ نحو 187 مليار دولار، وقدر التمويل المحلي الممكن بقيمة 42%، ما يعني إن الحصة المطلوبة من الاستثمار الأجنبي والقروض والمنح هي 58%.فيما كشف تقرير اقتصادي إن مؤشر التضخم السنوي أرتفع في العراق خلال الفترة من أكتوبر 2007 بنسبة 4. 20%.بالمقابل ضمنت المادة 30 من الدستور التي نصت على أن تكفل الدولة للفرد والأسرة والطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تضمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم. كما أن الخطة التي وضعتها الحكومة لتخفيف الفقر للفترة 2010 -2014 هي الأخرى لم يترشح منها أي شيْء، وعجزت من أحداث أي تغير في أحوال الفقراء. فلا تزال نسبة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تشكل نسبة 23% ونسبة الذين يعيشون على حافة الفقر تشكل 42% وتصاعد الفروقات بين المواطنين.وفي هذا الصدد أيضاً قال د.علي شكري وزير التخطيط أن (ما دخل ميزانية العراق منذ2003 حتى 2012 هو 700 مليار دولار، لكن أهدر منها 80% عبثاً) في حين أشارت لجنة النزاهة البرلمانية إلى حجم الأموال المهربة إلى الخارج منذ 2003 ولحد الآن بلغت 130 مليار دولار في حين يشير ديوان الرقابة المالية إن ما يقرب من 40 مليار دولار من الأموال غير المشروعة تغادر البلاد في كل عام..(تصوروا حجم الإهدار 80%، أما كان هذا الإهدار يكفي بإعادة أعمار العراق،حسب الدراسة الاقتصادية المنوه عنها والبالغة 187 مليار دولار. دون الحاجة لنسبة القروض والمنح المطروحة!وبصرف النظر عن حجم الأموال الفلكية ودقتها من الجهات الرسمية. أما كان بهذه المبالغ أعادة الحياة إلى 200 مؤسسة للدولة "أحالها بريمر إلى التقاعد" وتشغيل ما يمكن تشغيله، واحتضان الآلاف من العاطلين من العمل، كم مدرسة ومستشفى وتبليط شارع أو جسر أو مجمع سكني وحل معاناة

الآلاف من العوائل التي بلا مأوى أو حل مشكلة المياه المالحة والكهرباء أو في إعادة الحيوية للبنى التحتية المفقودة،بدلاً من التباكي على القروض الآجلة لحل هذه المعضلة هذه مجرد تساؤلات!). من جانب آخر يلاحظ أن الفساد لم ينخفض منذ 2003اذعملت الحكومات على التعيين في الوظائف العامة دون ضوابط، وتحديداً في صفوف الشرطة والجيش. بطرق تفتقر إلى الحد الأدنى لتطبيق أساليب التعيين، التي تقوم على المنافسة والجدارة والكفاءة، وإنما على أساس المحاصصة والمحسوبية والتبعية. فنشأ جهاز مترهل وغير كفيء يحيطه الفساد،وغير قادر على حفظ الأمن أوفي تقديم الخدمات للمواطنين، مما ساعد على أنهاك الموازنات حيث تستحوذ التشغيلية على أكثر من 70% من أبوابها وعزز من دور الدولة الريعية.

كما جاء وفقاً للمسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية المعنية بمراقبة الفساد إذ أقر 56%ممن جرت مقابلتهم بأنهم دفعوا رشوة عام 2010 بينما يرى غالبيتهم الهامشية[1](Marginality) أي نحو 63% بأن جهود الحكومة غير فعالة لمكافحة الفساد ويرى 77% أن الفساد أزداد منذ عام 2007 . هذه السياسية اللاعقلانية واستشراء الفساد كل ذلك أثر على طبقات وشرائح المجتمع، وظهرت تباينات شديدة في مستوى المعيشة، للطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير في المداخيل. فهي تؤشر سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقة الوسطى وعمال المدن والريف ومن يعملون في القطاعات الهامشية. في حين أتت في المقابل إلى صعود مداخيل السياسيين في رأس الهرم والمقاولين الكبار ومعهم الموظفين الكبار والمستشارين. في ظل يعيش أكثر من 23% تحت خط،وارتفاع مناسيب حجم البطالة بشكل غير طبيعي وبخاصة بين الشباب، وتزداد الفجوة بين أبناء المجتمع.كل ذلك يتطلب أعادة النظر بالسياسة الاقتصادية،والى مراجعة حكمة التنمية من قبل القيادة السياسية وتحقيق الأهداف التي وضعتها، ووعدت بها المجتمع للوصول إلى وضع أفضل ومعاصر. وفي ذلك فأن الحالة تفترض على السلطة إلى فرض قضيتي الشفافية والمسألة القانونية على جميع مفاصل العمل. بدأ بأعلى الهرم وانتهاء بالقاعدة للخلاص من آفة الفساد التي تشرنقه في دوائر عديدة وامتدت أفقياً وعمودياً، وما يقترن بها من حالة الفوضى والتسيب واللامبالاة وأنعدم الشعور بالمسؤولية، وعليه في ظل هكذا حالة عن أي عملية تنموية اقتصادية واجتماعية وعن أي استثمار وطني أو أجنبي نتحدث ما لم نتخلص من حجم كارثة الفساد التي يعيشها العراق. سوف تكون القواعد والتشريعات الناظمة للحياة العامة .

<u>التأثير على الاستثمار الوطني :</u> إن نظريات التنمية قد تباينت بين أمكانية التنمية الوطنية من خلال الادخارات المحلية ، وبين الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية. ونظراً لتواضع الادخار

[1]- تطلق صفة الهامشية الحضرية على فئات من مجتمع المدينة التي حوصرت واستغلت بسبب الحرمان والجوع ،وبالتالي انغلقت على نفسها وتعرت من سبل الحياة التي يتمتع فيها بقية أفراد المجتمع المدني لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهذه الصورة يمكن ملاحظتها بجلاء في البلدان النامية ومنها البلدان العربية – المصدر د.محمد صالح ربيع العجيلي – ظاهرة الفقر في الوطن العربي – الواقع والأسباب والنتائج- دار الشؤون الثقافية- 2007 بغداد ص28

المحلي في هذه البلدان رجحت كفة تمويل التنمية على استقبال الموارد الأجنبية، ولم يكن مستغرباً أن يعلن الاقتصادي بنيامين هيجنز "أنه مهما بذلت مجموعة البلاد النامية من جهود في مجال التنمية فأن تلك الجهود ستضيع أدراج الرياح ما لم تعتمد على الرأسمال الأجنبي"[1]غير أن الاقتصادي الأمريكي بول باران قد غير المعادلة[2]. أما الفساد في داخل البلدان النامية كما يشار له، فيؤدي إلى تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدر الأموال وتدني الربحية، وذلك بسبب خلق تشوهات وحالات عجز ضخمة، ويؤدي انتشاره في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة، وزيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسئولين ومخاطر انتهاك الاتفاقات أو الانكشاف (البعض يدعي إن الفساد يقلل من النفقات الإدارية عن طريق تجاوز الروتين والبيروقراطية الإدارية). إلا إن وجود الرشوة يدفع المسئولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير في أنجاز المعاملات. الاستثماري كانت نوعيته فأنه يميل إلى البيئة المناسبة للاستثمار.إن تحقيق شروط النمو الاقتصادي الأساسية في العراق أو في غيره من البلدان النامية، والزيادة في الاستثمار في القطاعين العام والخاص وغيرهما.التي بالعادة ممولة من الادخارات المحلية وزيادة الصادرات غير النفطية. كفيلة في تحقيق التوازن بين الإنفاق الاستثماري المنتج وبين سياسة التصدير في النفط الخام، وما تحققه من موارد مالية وعملات أجنبية لازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة. أوفي خلق حالة من التوازن بين الاستهلاك العام وموارد التمويل المحلية، وبالنسبة للعراق يبقى القطاع النفطي في الوقت الحاضر. هو الأكثر تأثيراً في مستقبل النمو والتنمية . فالاستثمار الوطني كما هو معروف "رأس المال جبان" بحاجة إلى بيئة استثمارية تتوفر فيها الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى تشجيع وفوائد مناسبة وحماية وموازنات غير انكماشية (كما هو جاري في الموازنات الحالية)، وتجانس بين السياسة المالية والنقدية. من جانب آخر يلاحظ أن الدولة لم تبلور سياسية اقتصادية تنموية بعد. يضاف إلى ذلك أن الرأسمال المحلي هو الآخر لم يبلور بعد، ولجملة من الأسباب مفهوماً وموقفاً واضحاً من الاستثمار المحلي الطويل الأمد، وبخاصة القطاع الصناعي منه. لذلك نجده مازال متردداً وغير واثق من نفسه، ويتجنب المجازفة بتوظيف أمواله في مشاريع بعيدة المردود، وهو يرحب بخجل بدخول الرأسمال الأجنبي ويرغب في التعاون كشريك، وذلك لكسر حاجز التردد والخوف ولاكتساب الخبرة والتطور.بهذا الصدد يقول لودفيغ

---

[2]- بنيامين هيجنز أحد الاقتصاديين الأمريكيين الكبار نقلاً عن مؤلف د.رمزي زكي مصدر سابق ص 280 - د.رمزي زكي – محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث – إصدار دار العالم الثالث للطباعة والنشر – القاهرة -1991 –ص280.

[3]-غير أن الأقتصادي الأمريكي "بول باران" غير المعادلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للنمو" الذي ميز فيه بين الادخار المتحقق وبين الادخار الممكن .فالأول عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الذي يتحقق في ظروف اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية معينة وبين الاستهلاك الجاري منخفض وضئيل ولا ينازع أحد في ذلك .أما الادخار الممكن ، فهو عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه باستغلال الموارد المتاحة والممكنة أفضل استغلال ممكن وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً ورشيداً، والادخار الممكن بهذا المعنى يفوق بكثير حجم الادخار المتحقق.(مقتبس من د.رمزي زكي مصدر سابق ص280)

فون ميزس([1])(يتوجب على الدول النامية تكريس رأس المال المحلي وجذب الرأس المال الأجنبي، ولغرض تعزيز الادخار المحلي من قبل الجماهير. فأنه من الضروري التذكير بأن ذلك الادخار يفترض سلفاً توفر وحدة نقدية مستقرة. وهذا يتضمن غياب أي نوع من التضخم . كما أن من الأمور الضرورية اللازمة لتحقيق المزيد من المساواة الاقتصادية في العالم يكمن في التصنيع - وهذا ممكن تحقيقه فقط من خلال المزيد من الاستثمارات الرأسمالية وزيادة تراكم رأس المال، وقد يبدو لكم غريباً أنني لم أتعرض إلى عامل يعتبر من العوامل الرئيسية في التصنيع ألا وهو إجراءات الحماية) هذا بالإضافة إلى الابتعاد عن البنية ذات الأثر السلبي. خاصةً الفساد مع وجود الأنظمة المعيقة لتطور الاستثمار.التي تشكل عوائق إدارية وقانونية(قانون رقم 13لعام 2006 الذي حل بدلاً من القانون الاستثمار العربي رقم 62 لسنة 2002 وبدلاً من القانون رقم 39 لسنة 2003) فالقانون المذكور[(2)]وفي الفصل الثالث منه"المزايا والضمانات"، إذ يلاحظ أنه لا يضع فوارق بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص الوطني فيما يتعلق بالمزايا الضريبية،وكان يفترض وضع ضوابط خاصة لتشجيع القطاع الخاص الوطني، ولم يأخذ القانون بمبدأ فرض نسبة للمشاركة العراقية وغيرها من الملاحظات.خاصة أن هذا القانون أقر في الظروف" الأمنية الغير المناسبة" وجاء لصالح الاستثمار الأجنبي، وكان يفترض أن يسن في ظروف غير تلك . فإن الفساد يشوه الحراك التجاري إذ يحمي الشركات ذات المعارف أو ذات الصلة ببعض المسئولين في الحكومة عن المنافسة، وهذا يؤشر إلى وجود شركات غير كفوءة منتشرة هنا وهناك في العراق. وفي القطاع العام فإنه يؤدي إلى تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها حالات الرشا، حيث يلجأ المسئولين إلى الحيل والمكر والابتزاز، وذلك في زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام. كما يحصل بإخفاء أو تعقيد طرق الوصول لهذه التعاملات أو المعاملات غير المشروعة، هذا بالإضافة لما يؤدي الفساد إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط العقود والبناء،والمحافظة على البيئة والى تردي نوعية الخدمات وزيادة الضغوط على الميزانية العامة. حيث أكدت هيئة النزاهة في العراق إن خسائر العراق خلال السنوات الخمسة الأخيرة بعد 2003 أي في عام 2008 بلغت 250 مليار دولار وهي نتيجة مأساوية بكل المقاييس. كما يؤكد بعض الاقتصاديين أن عمليات غسل الأموال، وما يرتبط بها من أنشطة تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد من مجالات الاستثمار الجيد التي يحتاج لها البلد، إلى المجالات التي لا يحتاج لها أو لا تقع ضمن الأولويات. كما ويترتب على خروج الأموال إلى الخارج بهدف غسلها أدى إلى عزوف الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية، عن مساعدة الدول الفقيرة التي تخرج منها تلك الأموال. بسبب انتشار الفساد المالي والإداري، وما بصحبه من تهريب الأموال إلى

[1]- لودفيغ فون ميزس – السياسة الاقتصادية – آراء لليوم وللغد- ترجمة د.حازم نسيبة- تدقيق:فادي حدادين-الأهلية للنشر والتوزيع –الطبعة الاولى –الأردن 2007 ص122.

[2]- راجع مؤلف د.عباس الفياض مصدر سابق ص531 فما فوق

الخارج. كما أن غسيل الأموال يؤثر سلباً على بيئة الاستثمار بعواملها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. التي تشكل الإطار العام لتوظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإذا ما صبح هذا المناخ السائد فسوف تهرب رؤوس الأموال المحلية للخارج في حين تمتنع الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى البلد. فالرشا في العراق يتميز في كل شيء، وهذا ما يؤدي إلى تهريب الأموال إلى الخارج (حسب تصريحات رسمية بلغ حجم الأموال المهربة من العراق إلى الخارج منذ 2003 حتى الآن مبلغ 130 مليار دولار)، أريد فقط الإشارة إلى هذه المبالغ الضخمة التي خرجت من العراق، والتي تودع وتستثمر في بلدان وأسواق خارجية وبأسماء أناس ينتمون لهذا البلد. ألا يعلم البعض كم يؤثر خروجها سلبياً على ميزان المدفوعات، باتجاه زيادة العجز فيه وتجعل البلاد في حاجة إلى الاقتراض لسد العجز"كما يحصل في الموازنات العامة سنوياً" هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الوطني الذي خرجت منه تلك الأموال يحرم من عوائدها واستثمارها، ولا نذهب أبعد ونقول بأنها تعود ثانية، ولكن بوسيط ثالث وبتكلفة باهظة أكبر! وهذه النتيجة تتحملها الحكومات المتعاقبة. التي لم تستطع خلق بيئة مناسبة ومرجعيات اقتصادية. تسهل على المستثمر المحلي استقطاب الآخرين، مما تحد أو تقلص أو توقف أو تعطيل مباشر في حجم موارد الاستثمار الأجنبي والمحلي. وحرمان البلد من فرص نقل التكنولوجيا والمهارات وتعطيل التدفقات الاستثمارية، وبالتالي حرمان البلاد من الحصول على الضرائب من هذه الشركات، والى فقدان التنمية البشرية وبخاصة في التعليم والصحة وتدني نوعيتهما. توعز بعض المصادر الفساد المالي والإداري في العراق إلى كثرة القوانين والتشريعات والاجتهادات، والى تضارب الصلاحيات بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية وبينها والوزارات. مما يؤدي إلى تشابك الصلاحيات، يضاف إلى ذلك تكاد لا توجد خطة تنموية إستراتيجية عامة يمكن الرجوع أليها أو خطط لدى الوزارات تتعلق بتحديد الأولويات والاحتياجات والتخصيصات اللازمة،وبذلك تجري بعض العقود دون أن تجري المناقصات، وهذا مؤشر سلبي للمستثمر. لأنه يظل يدور في دوامة هذه الدوائر مما يوفر حالة فساد. وعلى ما يبدو إن هيئة الاستثمار مع كل ما يشار أو يعلن عنها لم تستطيع أن توفر بيئة مناسبة. في ظل تعويلها على العامل الخارجي دون استنهاض العامل الداخلي . هذا إذا تجاوزنا الهاجس الأمني والحالة السياسية المحتقنة، وخلاصة القول إن الاستثمار ومكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار يتطلب :

*خلق بيئة استثمارية في الموارد المتاحة وخطط تتميز بحسن اختيار الأولويات وإعطاء امتياز للمستثمر الوطني .

*الشفافية والرشاد في الحكم والمؤسسات والنزاهة للموظفين والإداريين "ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب".وأعداد برامج لتأهيل العاملين تتلاءم مع التطور التكنولوجي .

*الوضوح في القوانين والمسألة والمحاسبة الصارمة للمسئولين في رأس الهرم والجسد من الموظفين والإداريين وفي المراتب الدنيا منهم.

* العمل على زيادة الادخارات المحلية باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بغية زيادة الاستثمار المحلي .

التأثير على الاستثمار الأجنبي[1] :

يمثل الاستثمار الأجنبي بشكليه المباشر وغير المباشر نشاط اقتصادي، وهو لا يختلف عن الاستثمار الوطني. إذ أنه يفتش عن بيئة مناسبة من استقرار سياسي واستتباب أمني، ويفتش عن الأماكن التي تحقق له ربحية أكثر مما يوظفه في البلد الأم، وعلينا قبل أن نفكر بجذب الاستثمار الأجنبي أن نطرح تساءل ما الذي نريد من هذا الاستثمار؟ وفي أي من ميادين التنمية نحتاجه. هل في القطاع الإنتاجي "الصناعة أو الزراعة" أو الخدمي أو في غيرهما. فهو قد يلعب دوراً مناسباً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف و قد يؤثر أيضا على ميزان المدفوعات. كما يعرفان الميزان التجاري يؤثر عليه عاملان، الأول الايجابي هو الصادرات والثاني السلبي هو الواردات. غير إن الفساد بشكليه الإداري والمالي على المستوى العالمي العابر للحدود بفعل العولمة. يأخذ أشكال عديدة متنوعة (رشاوى ومدفوعات غير مشروعة وصفقات) من خلال التجارة والمساعدات وتدفقات الاستثمار وغيرها هو باختصار شديد كما يقول د.سمير أمين"إخضاع العلاقات مع الخارج لمقتضيات البناء الداخلي وليس العكس"[1]. في تقرير نشرته منظمة الشفافية الدولية تشير فيه إلى "أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس الأعمال غير مشروعة وتأتي تباعاً الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، وأضاف التقرير أن جيش كبير من الموظفين في أكثر من 136 دولة. يتقاضون مرتبات منتظمة جراء تقديم الخدمات لتلك الشركات، ويأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسئولين والسياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل. فقد تم اكتشاف قرابة 30 مليار دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل أبرام أكثر من 60 عقداً لهذه الشركات في الخارج "(تصوروا الأرباح)!. في تقرير آخر لصندوق النقد الدولي يقول فيه"أن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية. تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا، وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول. هذا بالإضافة إلى الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها"، أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر.كما يشير له الكثير من الاقتصاديين على ميزان المدفوعات فليتحقق بعدة عوامل. الأول أن تدفق المال للبلد يشكل إضافة مالية مباشرة، الثاني عن طريق الميزان التجاري للبلد المضيف ويخلق سعة في

[1]- لا يريد البحث أن يقدم دراسة تحليلية عن الاستثمار ودوره في التنمية لأنه بذاته بحاجة إلى ندوة أو مؤتمراً خاصا.

التبادل التجاري بين دول العالم ويتوقف هذا العامل على حجم التبادل من والى، والعامل الثالث هو حجم التحويلات الخاصة بالأرباح والقضايا الإدارية وغيرها، مما يشكل سلباً. يعد الاستثمار الأجنبي أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية،وعنصر من عناصر التنمية للدول النامية. وله أهداف اقتصادية وغير اقتصادية بفعل العولمة التي جعلت من العالم سوقاً واحداً،وحسب "الأسكوا" "أن زيادة تدفق الموارد الخارجية ، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل عنصراً هاماً من عناصر تمويل التنمية، حيث أنه لا يوفر فقط موارد مالية ضرورية بل تقنية حديثة ووسائل أنتاج وإدارة متطورة...الخ"(2) . الدول النامية وبسبب تدني المدخرات الوطنية الناتج من ضعف الناتج المحلي الإجمالي (كما أشير له من قبل). يدفعها لاتخاذ إجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي في اقتصادياتها، وفق نظام أولويات التوجه هدفها نجاح التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.لأن الاستثمار يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية، وخاصةً الاستثمار المباشر، ولهذا فهو يمثل الإنفاق على أنتاج السلع وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل، وتوفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة وزيادة معدلات تكوين رأس المال للبلد. هذا بالإضافة إلى الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال تنشيط سلع التصدير، والتي بدورها تؤثر على ميزان المدفوعات،وهناك نوعين من الاستثمار: الاستثمار المباشر مصانع والآلات وتكنولوجيا ومهارات ونشاطات في الصناعة والزراعة والخدمات، والاستثمار غير المباشر، أي الاستثمار "المحفظة" في البورصة سوق الأوراق النقدية والأسهم. كما يمكن أن يشارك رأس المال الأجنبي برأس المال الوطني وفي حالة المشاركة فإن إدارة المشروع تعتمد على أيهما الأكبر في الاستثمار، وفي حالة الاستثمار الأجنبي يدير المشروع فأن مركز التأثير يكون بيده. أما ما يتعلق بالهدف السياسي ،فهو تمتين العلاقات السياسية للبلد المضيف للاستثمار وحكومة البلد الأم، ولكن المخاوف في البلد المضيف (مثل ما هو معروف) تكمن في حجم قوته وبقدر ازديادها، سيتدخل بشكل وبآخر على القرارات السياسية في البلد. أما الهدف البيئي: فإن الاستثمار الأجنبي يعمل على أبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير على البيئة من البلد الأم إلى البلد المضيف. غير أن الفساد الإداري والمالي الجاري في العراق يسهم في عرقلة قدومه (رغم ما تضمن قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 من مزايا وضمانات لصالح الاستثمار الأجنبي) فهو يؤدي إلى تقويض حجم الاستثمارات الأجنبية ويساهم بشكل كبير إلى خلق تشوهات في ميدان العلاقات مع هذه الشركات (هذا إذا افترضنا أن الشركات الأجنبية ذات سجل نظيف) ففي دراسة أجراها البنك الدولي حول العراق "وجد أن 62%من الشركات قالت أن الفساد كان العقبة الرئيسية أمام القيام بالأعمال التجارية هناك" وأن لجنة النزاهة قدرت حجم الأموال المفقودة بين أعوام 2003 – 2008 بلغت 18 مليار دولار.في حين قامت دراسة ممولة من صندوق النقد الدولي في 2001-2010 أشارت فيها أن 65 مليار دولار قد تم تسريبها خارج العراق وفي عام 2013 يعتقد ديوان الرقابة المالية أن ما يقرب من 40 مليار دولار من الأموال غير المشروعة تغادر البلاد كل عام وبصرف النظر عن الأرقام الفلكية وطبيعتها.

غير إن وجود الرشوة وانتشارها تدفع باتجاه ترغيب وجلب الشركات ذات السجل المتدني أو السيئ دولياً[1]، فهي تساهم في عرقلة الشروط المناسبة والصحيحة، وفي تدني تحقيق الأهداف المرسومة تباعاً، ونقل معدلات الهدر وظاهرة الفساد من جهة أخرى، فالفساد عدو التنمية كما يشار "لأن المستثمرون المحليون والأجانب يتخوفون من التكاليف التي لا يمكن التنبؤ بها. كما أن المستثمرون المحتملون يدركون من خلال مشاهدتهم ومتابعتهم للانتشار الواسع للفساد. أن القانون ينتهك ولا يحترم وبالتالي فأن الحفاظ على حقوق الملكية يصبح أمراً غير مضمون. الأمر الذي يجعل الاستثمار في هذا البلد محاطاً بالمخاطر، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض معدلات النمو"، وهو ظاهرة معقدة تتداخل فيها قضايا السياسة والإدارة والمال.وعليه يفترض بالقيادة السياسية(صاحبة القرار) متابعتها بدقة والعمل على عدم انتشارها، وكشفها المبكر، وبالتالي يمكن تطويقه، ولكي نصل إلى ذلك نشير إلى النقاط التالية :

1- في الجانب السياسي إعادة النظر بالمحاصصة الطائفية والفئوية وبناء النظام على التعددية السياسية وفصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمان حرية التعبير .
2- حصر ثروات كبار المسئولين وتحديد مصادرها من قبل الأجهزة الرقابية وأن يتحقق ذلك قبل تولي المسؤولية العامة.
3- وضع المعايير المحاسبية الدولية قيد التطبيق في الإفصاح المالي، وفوائده بالنسبة للمستثمرين والمالكين والممولين وحاملي الأسهم، وغيرها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وضمن الشركات المعولمة، وكذلك المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين .
4- أنشاء أجهزة رقابية فعالة ذات صلاحيات واسعة. تتمتع باستقلال تام بعملها،وتعد تقاريرها بشكل دوري وعلني للمواطنين وبالتعاون مع المؤسسات الإعلامية .
5- تطوير المصارف والمؤسسات المالية وتحقيق استتباب أمني واستقرار سياسي.
6- تحسين المستوى المعيشي للعاملين في الدولة.وإصلاح البنية التحتية من كهرباء ومياه وطرق وجسور ووسائل الري وتعبيد الطرق أو صيانتها ما بين المحافظات أو بين العراق وبين دول الجوار لتسهيل عملية المرور"الترانزيت" .
7- تأسيس أو تعزيز لجنة أو هيئة للمقاييس ومراقبة الجودة والصلاحية ومكافحة مظاهر التزوير في علامات المنشأ والصناعات المقلدة.
8- الابتعاد عن الروتين في التعامل وسيادة القانون وعدم تجاوزه بأي شكل من قبل أفراد المجتمع ويتساوى هنا في المسائلة المسئول والمواطن العادي.

9- نشر الوعي الاجتماعي والسياسي والتأكيد على القيم الأخلاقية والإنسانية عبر المؤسسات المختصة في التربية والإعلام والثقافة، وإعطاء دور بارز لمؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية.

المبحث الثالث .

تجارب دول نامية

1- تجربة سنغافورة[1]

ضمن منطق محاربة الفساد فقد قمنا، بأعداد تجارب الدول التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، وتأتي تجربة سنغافورة التي كانت تحمل لقب الدولة الأكثر فساداً في العالم.أصبحت خلال الثلاثين سنة الأخيرة،وبشهادة كل الدول والمحللين الاقتصاديين وغيرهم. الدولة الأقل فسادا على المستوى العالمي وفق معايير منظمة الشفافية العالمية. فهي تأتي في مصاف الدانمرك وفنلندا ونيولاند والسويد "لاحظ الجداول لمنظمة الشفافية المرفقة مع البحث"، فقد نجحت إدارة الدولة في مجتمع متعدد الأعراق وقليل الموارد الطبيعية. أن تنتقل إلى مجتمع متطور يقدم أفضل الخدمات لمواطنيه، فكيف تجاوزت هذه الدولة ذلك؟ تشير التجربة إلى إن النظام في هذه الدولة،أنطلق من "إرادة سياسية واضحة" بعد استقلاله عن ماليزيا، واستطاعت هذه الإرادة أن تضع منهجاً يقوم على عدة مرتكزات وإجراءات منها:

1- التركيز على وجود قوانين صارمة، وضمان سيادتها وعدم التفريط أو التساهل إزاءها. مع العمل على استقرار أجهزة الدولة، واتصافها بالنزاهة والكفاءة والانضباط .
2- تحديد وترتيب الأولويات وتحديد المصالح الأولى، ومن ذلك ألا تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الشخصية، أو الحريات والحقوق الفردية، ووضعت قوانين جنائية ذات أفق موضوعي وأجرائي، وعدم تعارض الحريات الفردية مع موجبات التنمية الاقتصادية.
3- تبنت نظام حكم قانوني محدد، من خلال دراسة القوانين وكيفية تطبيقها واستخلاص الإشكاليات الناتجة عنها.
4- كما اهتمت الدولة في الاستفادة من الحالات والمشاكل للدول الأخرى، وعلى هذا الأساس اتخذت الرؤيا والأفكار لمحاربة الفساد باتجاهين: سياسة الوقاية وسياسة مكافحة الفساد:

[1] أعدت التجربة من المؤلفات التالية 1 - د.رمزي زكي –محنة الديون – مصدر سابق 2 –جارلس وولف جونير- الاقتصاديات العالمية منذ أزمة جنوب شرقي آسية ترجمة د.هناء الخفاجي-دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد 2007 . 3-مقالة د.الهادي علي بو حمره بعنوان قراءة في التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد منشورة على الانترنيت .
- كما أظهر جارلس وولف جونير في مؤلفه المذكور بأنه لا توجد قيم آسيوية فريدة تختلف عن بقية المجتمعات الأخرى راجع الفصل السادس عشر ض123- 128 . وهو أيضاً إجابة لما طرح في مشكلة البحث .

أ- سياسة الوقاية : ذات النطاق الواسع التي تشمل سياسة التوعية، وتأمين الضبط الاجتماعي وذلك يتطلب سن عدة تدابير منها:

1- الفصل بين الوزارات وإدارة التنفيذ حيث يتولى عملية التنفيذ في الغالب هيئات ومؤسسات تنشأ بقانون ومن شأن ذلك تفريغ الوزارة من سلطة التنفيذ وإفراغها ما يمكن أن يترتب عليه من فساد ولا يبقى للوزارة ألا التفكير الاستراتيجي المتوسط وبعيد المدى.
2- رفع رواتب الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة ودفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد.
3- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة، مع وضع معايير ومواصفات دقيقة يستند عليها الموظف في أداءه لعمله.
4- تركيز الاختصاص في جهة معينة من أجل تركيز المسؤولية، وتوحيد الجهة المختصة بمنح الترخيص في مجالٍ معين. .
5- الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين بالمال في الرسوم والغرامات،والبديل الدفع الكترونيا لأن التقليل من لمس الموظف للمال. يوفر الجهد والوقت ويقلل من الفساد، مع توفير نقاط لتعليم الناس كيفية الدفع الالكتروني وتوسيع تقديم الخدمات بالطرق الاليكترونية.
6- إيجاد أنظمة شفافة تؤدي إلى التقليل إلى حدٍ كبير من الأسرار. التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته، وذلك بوجود نظام واضح المعلم ومفتوح للمشتريات الحكومية. يمكن الاطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الاليكترونية. وفي نفس الإطار نشر إجراءات العقود الإدارية ونتائجها عبر الانترنيت.
7- الفحص المسبق للحالة الاجتماعية للأفراد قبل التوظيف، والحد من نشر ظاهرة الفساد ومن الحديث عنها في الوسط الاجتماعي. دون وجود أدلة واضحة جنائية تعبر عن الجريمة بحد ذاتها.
8- حظر استعمال الصفة في الأماكن التي تقدم خدمات، بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين كافة.
9- تحديد مدة ستة أشهر للمحكمة لكي تفصل في القضايا المعروضة عليها وعدم التأجيل لتاريخ يتجاوز هذا الأجل .

ب- السياسة الجنائية لمكافحة الفساد: فالمشرع في هذا البلد وضع تشريعاً خاصاً بمكافحة الفساد توسع في تجريم الفساد ومن ذلك تجريم الرشوة في القطاعين العام والخاص واعتبار عدم أبلاغ الموظف عن جريمة عرض الرشوة عليه جريمة مستقلة. ونص القانون على جرائم الفساد بجرائم واسعة شبيهة بجرائم

الماسة بأمن الدولة، ونص القانون على عقوبات السجن والغرامات المرتفعة والمصادرة والرد مع استبعاد التداخل بين العقوبات في حالة التعدد .

- وضع هيئة تكون تابعة لرئيس الوزراء ويعين أعضاءها بقرار منه تتولى دون غيرها جمع الدلائل والتحقق في قضايا الفساد وإعطائها صلاحيات واسعة .
- استبعاد الحصانة الإجرائية بحيث يمكن أن يباشر التحقيق، وترفع الدعوة الجنائية ضد كلٍ من تتوافر دلائل على ارتكابه جريمة من جرائم الفساد، وترفع الدعوة الجنائية في مواجهته دون أن يتوقف ذلك على إذن جهةٍ ما. مع الالتزام مع المحاكمات العلنية والأحكام الصادرة يجب أن تنشر ويطلع عليها الجمهور.
- عند التحقيق في قضية من قضايا الفساد يجب أن يتعدد المحققون،بحيث لا يجوز أن يتولى القضية محقق واحد، لضمان الشفافية وعدم التأثير عليه .

2- تجربة فنزويلا[1]

تشير المصادر إلى إن ثلثي الشعب الفنزويلي. كان يعيش تحت خط الفقر بالرغم مما يزخر به البلد من الثروات النفطية والمعدنية، وهو ما يعني، إن الملايين من الفنزويليين، يعانون الجوع والأمية والبطالة وانعدام المساواة. وإن الأزمة الاقتصادية التي عصفت في البلاد، منذ أواسط الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة. في بلد يعتمد أساساً على تصدير النفط والاقتراض من الخارج، وقد فاقم الأزمة استشراء "الفساد" وهيمنة طغمة حاكمة مرتبطة بالشركات متعدية الجنسية. تتعامل مع الوطن "كبقرة حلوب" لا تعنيها المصالح الوطنية. كل ما يعنيها كيفية الحصول على الأرباح، وتحويلها لحساباتها المصرفية في الخارج. سواء عبر نهب القطاع العام أو القطاع الخاص. خلال عقود من تداول السلطة في البلاد،(بشكل ديمقراطي تماماً مابين حزبين كبيرين مسيطرين أحدهما اشتراكي - ديمقراطي، والثاني مسيحي محافظ)، لا يؤثر على النخبة الحاكمة، بشكلها المحلي والأجنبي، أي من الحزبين يستلم الحكم .. كما لوحظ تورط المسئولين الحكوميين بقضايا الفساد المالي والإداري، وتهريب المال العام للخارج، ولا يتوقف ذلك عن حدود خسائر الخزانة العامة لتلك الأموال. أو ما يترتب عليها من فوارق اجتماعية أو في خلق شرائح طفيلية لا يهمها ذلك كما ذكرنا،وإنما الأمر يتعدى هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، وغسيلها في استثمارات خارجية قانونية في البلدان الحاضنة لتلك الأموال. بل يؤدي إلى أضعاف وضعضعة قيمة العملة الوطنية "قيمة البوليفار" الفنزويلي والدفع به نحو الانهيار، وكانت حصيلة ذلك ارتفاع معدلات الديون الخارجية والداخلية. حيث قدر حجم الدين الخارجي بـ (2. 27) مليار

[1]- يراجع مؤلف د.عباس الفياض الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي مصدر سابق ص 229

دولار، أما الدين الداخلي بـ (3. 15) مليار دولار أي بحدود (43) مليار دولار حسب بيانات عام 2005. هذا بالإضافة إلى تكلفة الدين العام السنوي التي تبلغ بضعة مليارات من الدولارات كأقساط وفوائد. واستطاعت الحكومة أن تضع نهاية لحكم الفساد في فنزويلا .

وهكذا جاءت الثورة البوليفارية[1] في فنزويلا ضد برامج التصحيح الاقتصادي. الذي فرضته المنظمات الدولية كـ "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، وضد خصخصة القطاع العام وبيعه للأجانب بأبخس الأثمان، وضد توغل الشركات متعدية الجنسية، وضد تحرير السوق والتجارة الحرة، وضد تهميش الفقراء اقتصاديا وسحق الطبقة الوسطى،فماذا عملت الدولة الجديدة من إجراءات تخدم المواطنين عموماً

1- سن الدستور، ونجاح الدستور الجديد في الاستفتاء العام بنسبة 72% وتغير أسم البلاد.

2- تم التأكيد على تأسيس جمهورية وبناء مجتمع تشاركي فاعل ومتعدد السلالات والثقافات في دولة عادلة ولا مركزية عادلة .

3- ترسخ قيم الحرية والاستقلال والسلام والتضامن .
4- تعايش كل الأقوام والأجناس على أرض موحدة في ظل سيادة الأمة والمشاركة الشعبية. أنشاء سلطة المواطنة والسلطة الانتخابية إلى جانب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والفضائية.
5- محاربة الفساد والمفسدين والقيام بإجراءات الفصل،التي شملت 12ألف أداري وفني وعامل في شركة النفط الوطنية.أي حوالي 30% من المتلاعبين بأمور الشركة، وممن أساءوا للدولة.
6- محاربة الفساد الضريبي بقوة ومحاربة التهرب الضريبي من قبل الشركات المتعدية الجنسية ومتابعة أستحصال مبلغ مليار دولار من ضرائب قديمة ضد الشركات مستحقة.
7- وضع قيود مشددة على التداول بالدولار.
8- أجراء إصلاحات بنيوية في النظام الاقتصادي في "الصناعة والزراعة" ، ومواجهة الفساد والهدر في المؤسسات الإنتاجية الكبرى في البلاد. مثل شركة النفط الوطنية ومصانع الحديد والألمنيوم، وتقويض عمل مجموعة المستفيدين والوسطاء لمصالحهم الخاصة، المرتبطين بالشركات الأمريكية ذات المصالح الاحتكارية.هذا ولا تزال المعركة ضد الفساد المحلي على أشدها لغرض نزع السلطة السياسية من الفاسدين.

[1]- تسمى الثورة الفنزولية بالثورة البوليفارية ، تيمناً ب باسم الثائر سيمون بولفار، الذي ولد 1783 – 1830 والذي أقسم على تحرير وطنه واستقلاله ، وحرر أغلب دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار الاسباني ودعي إلى توحيد أمريكا اللاتينية ، وأعاد شافيز إلى تسمية البلاد رسمياً في الدستور عام 1999 – جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(من دون الدخول في التفاصيل) فأن استطلاعات للرأي العام، أشارت إلى التحول الكبير نحو العدل الاجتماعي. فقد أفادت "دانا أناليسيس" كبرى منظمات الاستطلاع في عام 2006 بأن الدخل الحقيقي لشريحة أغنى 5% من السكان قد أنخفض بنسبة 28% منذ مجيء "تشافيز" إلى السلطة. أما الشريحة الأفقر التي تشكل 60% فقد زاد دخلها الحقيقي 28%. وجرت عملية اهتمام في مسألة التعليم "محاربة الأمية في البلاد" والخدمات الصحية والاجتماعية للطبقات الفقيرة.نجح تشافيز في معركته الاقتصادية بفرض القرار المحلي حيث أنه ورث اقتصادا يعاني من الفقر والبؤس وانعدام المساواة والفساد، وتمكن في فترة قصيرة نسبياً من تحسين ظروف المعيشة كما جرى الحديث عنها من خلال سياسات الإصلاح الزراعي وتسهيل الإقراض للمؤسسات الصغيرة والقيام بمشاريع ضخمة لتحسين وتوسيع التعليم الحكومي والصحة العامة وتوزيع الغذاء على الفقراء، وعلى إستراتيجية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة مع محاولة عدم تخويف المستثمرين في القطاع الخاص، وجعل الاقتصاد في خدمة الشعب بدلا من جعل الشعب في خدمة الاقتصاد.

ب- كيف نحارب الفساد

استعرض البحث أهم مفاهيم الفساد المالية والإدارية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وسلط الضوء على أهم آلياته، ويهدف بذلك إلى تذكير جميع الجهات ذات الشأن في سلطة القرار. إلى مخاطره ونتائجه الكارثية على الاقتصاد الوطني بشكل خاص، والمجتمع العراقي بشكل عام. ومن أجل ذلك يضع البحث بعض الأفكار التي تدفع باتجاه "النزاهة الصارمة" التي قد تساعد في الحد منه، وحفظ ما تبقى من المال العام، وضر بقوة المثل والبداية منها الجهات العليا في رأس الهرم، وتكثيف الجهود لتطويق"الكارثة" والسيطرة عليها، وقبل أن نبدأ في محاربة الفساد. علينا أن نعرف أين العراق من تقارير منظمة الشفافية الدولية "رغم الملاحظات المشار لها من قبل".

1- تقارير منظمة الشفافية الدولية :

تمنح المنظمة من خلال مؤشر مدرك الفساد، كل دولة درجة تتراوح مابين الصفر وعشرة درجات، بمعنى أن الدولة التي تحصل على عشرة درجات، فتقديرها نظيف وخالي من الفساد. أما الدول التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات، فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات والمشاريع في هذه الدول خاضعة للفساد بأنواعه.وتعتمد المنظمة على عينة من الدول يتم اختيارها سنوياً تطرح بعض الأسئلة لاستقصاء الحقائق حول سوء استخدام السلطة والمسؤولية لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المال العام أو على حساب أموال الشركات بالنسبة للقطاع الخاص .وتعتمد المنظمة في تقصي معلوماتها على شبكة المصادر والمعلومات من المؤسسات تعتمد على استطلاعات واستبيانات ميدانية أو مسوحات معينة

ومحددة لهذا الغرض مثل البنك الدولي، المجموعة الدولية لتطوير الإدارة والمجموعة الدولية للتجارة،المنتدى الاقتصادي العالمي،وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الأيكونوميست، مركز أبحاث الأسواق الدولية، مجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة .كما مبين في الجداول اللاحقة . - أن تقرير منظمة الشفافية الدولية يشير إلى أن العراق يقع في أسفل الدول في العالم، وفي نسب متزايدة فيما يخص قيمة مدركات الفساد، خلال الفترة الممتدة من سنة (2003 حتى عام 2012) كما"يوضحه الجدول" حيث يحتل حسب الجدول على المستوى العالمي. الترتيب 169 عام 2012 وكان عام 2011 يحتل المركز رقم 175 وتأتي بعده فقط السودان والصومال، وفي المركزين 173 و 174 على التوالي . في حين تربعت كلُ من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا والسويد المركز الأول،وتأتي سنغافورة في المركز الثاني. أما على مستوى البلدان العربية. فيأتي ترتيب العراق العشرين وتأتي بعده أيضاً السودان والصومال على التوالي. كما يوضحها الجدول "المعد من قبل البحث" في حين تتقاسم ،كل من الأمارات وقطر الأول عربياً والمركز27دولياً، وموقع العراق خطير جداً بكل معنى الكلمة .

المعلومات التي يوفرها تقرير مدركات الفساد المنشورة سنوياً. بغض النظر عن المبالغة أو عدمها فأنها توفر معلومات،لأصحاب القرار أو الجهات المعنية. في التخطيط وللباحثين الاقتصاديين العديد من المعطيات الهامة والمفيدة.إذ تقدم هذه مادة رقمية وكمية يمكن التعامل معها.أما بالنسبة للبحث المطروح، فأنها دعمت المفاهيم والأفكار التي وردت في مشكلته وفرضياته .

- تقدم المؤشرات كيف تغيرت معايير النزاهة في الإدارات الحكومية وفي القطاع الخاص كثيرا في السنين الماضية وفي دول (متقدمة ونامية) ولم تعد مشكلة الفساد متجذرة في دول دون غيرها. إذ يلاحظ كيف انتقلت بلدان من مواقع متوسطة ومتدنية في الفساد إلى مصاف الدول المتقدمة مثل سنغافورة،هونغ كونغ، باربيدوس،تشيلي، بهامس، ألأرغواي، كوريا الجنوبية، الأمارات العربية المتحدة، قطر..الخ "لاحظ الجدول" وغيرها تمكنت من تحسين معدلاتها كما في أستراليا ونيوزلندا وهنكاريا وأندنوسيا..الخ وعلى المعنيين أن يبدءوا من حيث انتهى الآخرون.
- المعايير العالية للدول التي تعكسها التقارير الواردة تقدم تطبيقات أحسن وأفضل لمعايير النزاهة والعكس بالعكس صحيح، "ولا ينبغي كما يقول الباحث" وولف غالغ

كاسبر"[1]النظر إلى المقارنات الزمنية للفساد بشكل تقريبي بسبب التغيرات المنهجية المتبعة وطبيعتها الذاتية.

- أن التقارير تعطي انطباعاً بأن الدول النزيهة تكاد تنحصر معظمها في الدول الأكثر تطوراً في حين أن الدول التي يكثر فيها الفساد عادة ما تكون من الدول النامية. مما يعطي انطباعاً بتفاعل بين شيوعا لفسادً للحكام وتدني المستوى المعيشي للمواطنين من ذوي الدخول المتدنية وبينهم وبين العائشين تحت مستوى الفقر وهذا ما تقرب منه البحث.
- مؤشرات مدركات الفساد المتصاعدة في العراق من2003حتى 2012.تعطي اعتقاداً استعصاء القضاء على الظاهرة، وبالتالي يصعب القضاء على حالة الفقر في البلاد. حتى لو جرى التصميم والعزم في أدارة المؤسسات الحكومية والخاصة بأفضل الطرق.إذ لا يمكن إلحاق الهزيمة بالفساد أذا كانت الأعراف الاجتماعية والسياسية، تتقبل وتشجع على تعاطي الرشوة وتحرص عن الدفاع عن منتسبيها ونخبها بفعل المحاصصة والمناطقية وتعتبر السياسية "حلبة للثراء".
- يشير بعض الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين، أن البلد الغني بالموارد الطبيعية وبخاصة النفط والغاز يعزز الفساد المالي والإداري. مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والفشل الحكومي.. كما أن المعونات الأجنبية أخذت ذات المنحى فقد عززت الفساد وما قدم للعراق لم ينمي الاقتصاد وإنما أدى إلى تقوية النخب الفاسدة، وهذا ما جرى الحديث عنه في البحث وما تشير الجداول التالية 1،2،3،4 .

[1]-البروفسور الفخري للاقتصاد في جامعة نيو ساوث ويلز البريطانية وزميل أقدم في مركز الدراسات المستقلة .

منظمة الشفافية الدولية / جدول (1) لمدركات الفساد العالمي وموقع العراق بين الدول 2012

Country Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score	Surveys Used	Standard Error	90% Confidence interval		Scores range		Data sources												
					Lower	Upper	MIN	MAX	AFDB	BF (SGI)	BF (BTI)	IMD	ICRG	WB	WEF	WJP	EIU	GI	PERC	TI	FH
1	Denmark	90	7	2.0	87	93	83	98		89		95	98		86	89	88	83			
1	Finland	90	7	3.0	85	95	83	100		89		90	100		91	87	88	83			
1	New Zealand	90	7	2.2	87	94	83	98		97		88	98		92	86	88	83			
4	Sweden	88	7	1.9	85	91	82	97		97		85	89		82	89	88	83			
5	Singapore	87	9	2.1	83	90	79	99			79	91	79		88	84	88	83	87	99	
6	Switzerland	86	6	2.6	81	90	73	90		89		90	89		85		88	73			
7	Australia	85	8	1.1	83	86	80	89		81		87	89		80	83	88	83	86		
7	Norway	85	7	1.6	82	87	78	89		81		78	89		85	88	88	83			
9	Canada	84	7	2.2	80	87	74	89		89		83	89		79	74	88	83			
9	Netherlands	84	7	2.0	81	88	73	89		73		86	89		84	87	88	83			
11	Iceland	82	6	4.1	75	89	71	98		89		80	98		81		71	73			
12	Luxembourg	80	6	2.8	75	85	71	89		81		81	89		86		71	73			
13	Germany	79	8	2.3	75	83	73	89		73		81	89		78	75	88	73		74	
14	Hong Kong	77	8	1.9	74	80	69	83				80	79		82	83	71	73	69	82	
15	Barbados	76	3	6.7	65	87	66	88							66		88	73			
16	Belgium	75	7	2.4	71	78	71	89		73		73	89		71	72	71	73			
17	Japan	74	9	2.3	70	78	57	79		57		78	79		79	78	71	73	78	73	
17	United Kingdom	74	8	1.3	72	77	69	81		73		76	69		81	73	71	73		77	
19	United States	73	9	4.1	66	79	50	89		89		77	69		64	69	88	73	76	50	
20	Chile	72	9	2.1	69	76	63	82		65	75	82	79		73	67	71	73		63	
20	Uruguay	72	6	1.5	70	75	69	79			79		69		69	71	71	73			
22	Bahamas	71	3	1.0	70	73	69	73					69				71	73			
22	France	71	8	2.4	67	75	57	79		57		73	79		67	74	71	73		77	
22	Saint Lucia	71	3	0.8	70	73	70	73						70			71	73			
25	Austria	69	8	2.4	65	73	59	79		73		59	79		63	71	71	63		74	
25	Ireland	69	6	3.5	64	75	54	78		65		76	69		78		54	73			
27	Qatar	68	6	6.4	58	79	49	89			49	77	50		89		71	73			
27	United Arab Emirates	68	7	4.3	61	75	54	86			58	75	60		86	68	54	73			
29	Cyprus	66	4	2.4	63	70	62	71					69		62		71	63			
30	Botswana	65	7	1.9	62	68	60	72	62		66		60		60	72	71	63			
30	Spain	65	7	2.9	60	69	52	73		65		58	69		52	73	71	63			
32	Estonia	64	8	3.0	59	69	50	75			75	70	50		64	71	54	63			68
165	Burundi	19	5	2.8	14	23	12	28	17		28			12	15			22			
165	Chad	19	5	2.5	15	23	12	25	25		23			12	16			22			
165	Haiti	19	5	2.8	14	23	11	23			23		12	23	23			11			
165	Venezuela	19	7	2.1	15	22	12	25			15	25	12		14	25	21	22			
169	Iraq	18	4	2.3	14	22	11	21	0	0	19	0	21	0	0	0	21	11	0	0	0
170	Turkmenistan	17	3	2.9	12	22	11	21			19							11			21
170	Uzbekistan	17	6	2.0	14	20	11	22			15			12		22	21	11			21
172	Myanmar	15	4	3.7	9	21	6	21			6		21				21	11			
173	Sudan	13	6	2.9	8	17		21	17		15		12	0			21	11			
174	Afghanistan	8	3	3.3	2	13	1	12			10			12				1			
174	Korea (North)	8	3	3.4	2	13	1	12			10		12					1			
174	Somalia	8	4	2.3	4	12	2	12	2		6		12					11			

Source: Transparency International,(2012) Corruption Perceptions INDEX . Available: http://www.transparency.org/cpi 2012/ in detail-last accessed 10/Aug/2013.

ومما يلاحظ في الجدول أن المؤشر في مستوى مدركات ا لفساد. حسب ترتيب الدول على سلم الشفافية من خلال الأرقام "التي أشير لها من قبل" بين 10الى 0، الأول يشير إلى أن البلد نظيف في حين الرقم الثاني يشير إلى منتهى الفساد،وفي هذا الجدول تم اخذ عينة من 174 دولة تصدرت كل من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا والسويد وسنغافورة الصدارة في حين جاء مركز العراق في الترتيب 169.

منظمة الشفافية الدولية/ جدول (2) مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية وموقع العراق منها 2012.

Country Rank	Regional Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score		Surveys Used	Standard Error	90% Confidence interval		Scores range		Data sources													
							Lower	Upper	MIN	MAX	AFDB	BF (SGI)	BF (BTI)	IMD	ICRG	WB	WEF	WJP	EIU	GI	PERC	TI	FH
27	1	Qatar	68		6	6.4	58	79	49	89	0	0	49	77	50	0	89	0	71	73	0	0	0
27	1	United Arab Emirates	68		7	4.3	61	75	54	86	0	0	58	75	60	0	86	68	54	73	0	0	0
53	3	Bahrain	51		5	4.1	44	58	36	61	0	0	36	0	50	0	61	0	54	52	0	0	0
58	4	Jordan	48		7	3.1	43	54	36	57	0	0	36	56	50	0	57	50	38	52	0	0	0
61	5	Oman	47		5	7.6	35	60	32	75	0	0	32	0	41	0	75	0	38	52	0	0	0
66	6	Kuwait	44		5	3.9	37	50	32	52	0	0	32	0	50	0	46	0	38	52	0	0	0
66	6	Saudi Arabia	44		5	6.4	34	55	32	69	0	0	32	0	41	0	69	0	38	42	0	0	0
75	8	Tunisia	41		7	2.8	36	45	28	50	40	0	28	0	50	0	42	47	38	42	0	0	0
88	9	Morocco	37		8	3.2	32	43	25	54	40	0	28	0	41	0	54	25	38	42	0	32	0
94	10	Djibouti	36		3	8.6	22	50	23	52	32	0	0	0	0	23	0	0	0	52	0	0	0
105	11	Algeria	34		6	3.3	29	40	20	42	40	0	36	0	31	0	20	0	38	42	0	0	0
118	12	Egypt	32		7	3.1	27	37	17	44	17	0	32	0	31	0	28	44	38	32	0	0	0
128	13	Lebanon	30		6	2.3	27	34	23	38	0	0	23	0	31	0	24	35	38	32	0	0	0
123	14	Mauritania	31		5	3.5	25	36	23	42	32	0	32	0	0	23	23	0	0	42	0	0	0
133	15	Comoros	28		3	7.5	15	40	17	42	17	0	0	0	0	23	0	0	0	42	0	0	0
144	16	Syria	26		5	2.7	22	31	19	32	0	0	19	0	31	0	29	0	21	32	0	0	0
150	17	Eritrea	25		4	9.2	10	40	12	52	17	0	19	0	0	12	0	0	0	52	0	0	0
156	18	Yemen	23		6	2.2	20	27	16	31	0	0	28	0	31	23	16	0	21	22	0	0	0
160	19	Libya	21		6	4.0	14	27	2	31	2	0	28	0	21	0	31	0	21	22	0	0	0
169	20	Iraq	18		4	2.3	14	22	11	21	0	0	19	0	21	0	0	0	21	11	0	0	0
173	21	Sudan	13		6	2.9	8	17	0	21	17	0	15	0	12	0	0	0	21	11	0	0	0
174	22	Somalia	8		4	2.3	4	12	2	12	2	0	6	0	12	0	0	0	0	11	0	0	0
-	-	Palestine	v																					

الأعداد للباحث: على ضوء معطيات منظمة الشفافية الدولية لعام 2012

يشير الجدول رقم (2) إلى أن قطر والأمارات العربية المتحدة جاء ترتيبهما العالمي رقم 27 وتصدرتا الأول على قائمة الدول العربية في حين أحتل العراق عالمياً رقم 169 وعربياً 22 ويأتي بعده كلاً من السودان والصومال.للمعلومات فقط "حسب منظمة الشفافية العالمية الصادرة عام 2005 أن ثلث الفساد المالي مركزه البلدان العربية. إذ جاء في التقرير أن حجم الفساد المالي في العالم يقدر بألف بليون دولار أي تريليون دولار أمريكي منها 300 مليار- بليون في البلدان العربية وهذا معناه يساوي ثلث الفساد العالمي، وإذا أضفنا له البلدان الإسلامية الأخرى. فأن حجم الفساد يتجاوز نصف الفساد العالمي.. وهنا الفساد تحصره منظمة الشفافية العالمية فقط في القطاع العام" ينحصر في سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من اجل مكاسب شخصية، فكيف لو تحدث التقرير عن أنواع الفساد الأخرى، الأخلاقية والبيئية والإدارية والتعسف في استغلال السلطة ومواقع المسؤولية والاجتماعية.

منظمة الشفافية الدولية /جدول(3)مدركات الفساد في العراق من 2003 -2012.

YEAR	Country Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score		Surveys Used	Standard Error	Scores range	
							MIN	MAX
2012	169	Iraq	1.8		4	2.3	1.1	2.1
2011	175	Iraq	1.8		4	0.09	2.0	1.5
2010	175	Iraq	1.5		3	0.4	1.2	1.9
2009	176	Iraq	1.5		3		1.2	1.8
2008	178	Iraq	1.3		4		1.1	1.6
2007	178	Iraq	1.5		4		1.3	1.7
2006	160	Iraq	1.9		3		1.6	2.1
2005	137	Iraq	2.2		4		1.5	2.9
2004	129	Iraq	2.1		4		1.3	2.8
2003	113	Iraq	2.2		3		1.1	3.4

الأعداد للباحث: على ضوء معطيات منظمة الشفافية الدولية لعام 2012

من خلال الجدول رقم(3) يلاحظ أن العراق غارقاً في مؤشرات الفساد منذ 2003 حتى 2005 وأزداد توغلا من 2006 حتى 2012 نظراً لتزايد المؤشر بمقاييس خطيرة في الفترة المذكورة. مما يؤكد على الأختلالات الكارثية في ميدان الفساد المالي والإداري وغسيل الأموال ونهب للمال العام وما يشكل ذلك من أرقام فلكية وكارثة حقيقة اقتصادية واجتماعية وتنموية وبيئية تناولها البحث بدقة.

منظمة الشفافية الدولية / جدول(4) مدركات الفساد في سنغافورة من 2003- 2012

YEAR	Country Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score		Surveys Used	Standard Error	Scores range	
							MIN	MAX
2012	5	Singapore	8.7		9	2.1	7.9	9.9
2011	5	Singapore	9.2		12	0.13	9.5	8.1
2010	1	Singapore	9.3		9	0.2	8.9	9.5
2009	3	Singapore	9.2		9		9	9.4
2008	4	Singapore	9.2		9		9	0.3
2007	4	Singapore	9.3		9		9	9.5
2006	5	Singapore	9.4		9		9.2	9.5
2005	5	Singapore	9.4		12		9.3	9.5
2004	5	Singapore	9.3		13		9.2	9.4
2003	5	Singapore	9.4		12	0.1	9.2	9.5

الجدول من أعداد الباحث على ضوء معطيات منظمة الشفافية الدولية .

*مما يلاحظ في الجدول أن سنغافورة (العينة المطروحة في البحث) حافظت على ترتيب مركزها الممتاز في سلم مدركات الفساد عالمياً، وهو مؤشر وتجربة ناجحة لمحاربة الفساد المالي والإداري، والحفاظ على التنمية بالإمكانيات المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات العراق.*أصدرت هذه الدولة "قانون مكافحة الفساد"عام 1959 أي قبل تأسيس منظمة الشفافية الدولية بعقود وحافظت على سجلها النظيف في هذا الميدان "بعد أن كانت الأسوأ عالمياً".في الثمانينات،ولم تتأثر ألا قليلاً بالأزمة التي أصابت النمور الآسيوية في نهاية التسعينات 1997-1999كما يشار لها.*لا توجد إحصائيات وأرقام تحت تصرف البحث حول العراق في الفترة المذكورة، ليتسنى له المقارنة أو يصل إلى قراءات أولية على الأقل،عن كمعدد من السنين يحتاج العراق ليصل إلى مصاف سنغافورة،فيما لو أتخذ نفس الإجراءات التي قامت بها تلك الدولة .

2 - مقاربة أولية للحل

قدم البحث تجربتين مختلفتين لدولتين تعد من الدول النامية التي استطاعت مكافحة الفساد، وتحديداً تجربة سنغافورة. التي كانت إلى عهد ليس ببعيد ذات سجل سيء، و الإمكانيات البسطة بالمقارنة مع إمكانيات العراق الاقتصادية. والتجربة شاهدة حديثة على قدرة الدول، على تسخير إمكانياتها المتوفرة من أجل تحقيق انجازات هامة، وغير مطروقة تجعل الآخرين يقفون احتراما لها للوقوف بوجه الفساد وتصبح قدوة يحتذي بها في هذا المجال.وبمثل ما ذهب أليه التجربة المذكورة، نعتقد أن المجتمع العراقي يحتاج لأن يكون محصناً ضد الممارسات الفاسدة مثلما "يحتاج الجسم البشري لاكتساب المناعة ضد المكروبات والفيروسات" وذلك لا يكون ممكناً إلا ببناء أسس قوية للمؤسسات وتشريعات قانونية فاعلة وتنمية ثقافية مجتمعية تستهجن الفساد، ومتى ما توفرت "الأرادة والعزيمة" ونهج المعنيين في سلطة القرار نهج الدول التي سبقتنا في هذا الميدان.الأخذ بتجارب الدول التي نجحت بمكافحة الفساد، وذلك ليس فقط بالاعتماد على المؤسسات الحكومية وإنما أشراك المؤسسات غير الحكومية "منظمات المجتمع المدني والنقابات" الفاعلة منها، وتوفير نوع من الثقة وعدم التدخل الحكومي في شؤونها. لأنها منظمات مستقلة عن الأجهزة الحكومية، والاستفادة من خبرتها الفتية في ميدان كشف الحقائق.فيما يتعلق بحقوق الإنسان وفي مكافحة الإرهاب وفي رصد التجاوزات الانتخابية وفي غيرها ،والتعاون معها هنا في ميدان محاربة الفساد وتخليص البلاد منه.فالحملة التي بدأتها الحكومة ضد الفساد مع كل ما فيها لم تجدي شيئاً يذكر، ونقترح على أصحاب القرار أذا توفرت الجدية والمسؤولية والإرادة "مسئولين وأفراد المجتمع" أن يعجلوا بإصدار "قانون مكافحة الفساد"، كما فعلت سنغافورة من قبل، وأن يتزامن ذلك مع رفع رواتب الموظفين

والعمال من ذوي الدخل المحدود والعاملين في الضرائب والجمارك والعقارات، وتأهيل مستوياتهم التعليمية والتكنولوجية في مستوى تقديم الخدمات. وذلك بالتركيز على حزمة من القوانين الصارمة "طاردة للفساد" وضمان تطبيقها الفعلي على الجميع بدون استثناء. وتوفير استقرار أمني وخدمي وبناء الدولة واستكمال مؤسساتها من خلال :

الجانب السياسي

أعادة النظر بالأداء الحكومة السياسي، وإصلاح الدوائر المالية والإدارية . لكي تتكمن في الحد من الفساد، والعمل على التصرف الرشيد ورفع مستوى الأداء في العمل ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وأتباع الحكم الصالح في إدارة مؤسسات الدولة المستند إلى سيادة القانون والشفافية والمسائلة والمحاسبة والعدالة والكفاءة والمشاركة،وكل ما يتعلق بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتدخل التشريعي الذي يتضمن القوانين التي تشدد العقوبات على الممارسات الفاسدة في التعامل مع المال العام.وأن يواكب ذلك حزمة من القوانين الخاصة بالشفافية وإتاحة المعلومات لجميع المواطنين . أن يكون المسئولين الحكوميين قوة مثل في النزاهة، وضرورة محاسبة المتهمين منهم بقضايا الفساد وفق القانون، ويشكل ذلك تحدياً وطنياً وشعبياً لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد .

الجانب الاقتصادي

انتهاج سياسة رشيدة تقوم على قيم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية المتاحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. مراقبة مظاهر النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة (الأسواق، المصانع أو المعامل التي لا تزال تعمل) وإعادة النظر بالسياسة العامة للتوجهات الاقتصادية الحالية. وإيجاد الحلول للمعوقات التي تقف ضد الصناعة الوطنية، ومراعاة الأسعار وبخاصة للسلع الضرورية، وتحسين البطاقة التموينية على الأقل في الوقت الحاضر، لأنها تهم حياة القسم الأعظم من المواطنين تسهيل دخول المستثمرين وتوفير حزمة معلوماتية حول أي من الاستثمارات التي يحتاج لها البلد وما هي الأولويات الحالية والمستقبلية . أيجاد منظومة معلوماتية تسهل على المستثمرين الوطنيين والأجانب الوقت والمال في معرفة أوجه النشاط الاقتصادي المطلوب وتحسين وسائل الدعاية الاقتصادية والاستثمارية وإيصال المعلومات الدقيقة لمراكز الاستثمار الدولية.محاربة أوجه الفساد المنتشرة في الدوائر الحكومية، وبخاصة المؤسسات المعنية في تفعيل أو تثبيط العمل الاقتصادي. كدوائر الضرائب والعقارات والجمارك وإدارات الموانئ العراقية البحرية والبرية والجوية، وإدخال وسائل التكنيك الحديثة وتدريب موظفيها لمواكبة الانجازات العالمية في هذا الميدان.

في المجال القانوني

أ- تجنب القوانين واللوائح المتعارضة والخاضعة لاجتهاد المسئولين وإبعادها عن تأثيراتهم وتفويت الفرصة لاتخاذ القرارات التي تخدم أغراضهم.

ب - التعامل بواقعية وجدية بما ورد من قوانين بالدستور العراقي، التي أكدت على أهمية النزاهة. لكون المال العام له حرمة وقدسية وفقاً للمادة 27، وما أوجبته المادة 3/ 68 من شروط المرشح لرئاسة الجمهورية منها النزاهة، والمادة 83 المتعلقة بالرقابة على السلطة التنفيذية. هذا بالإضافة الكشف عما بذمم الوزراء والمسئولين الكبار قبل استلامهم الوظيفة وكذلك أعضاء مجلس النواب، ورفع المادة 35 من الدستور التي تعطي"حصانة"للموظف إذ لا تسمح للقضاء بمسألة الموظف ما لم تقترن بموافقة مسئولة تثبيت مبدأ الشفافية والمساءلة في حالة عقد الصفقات وتقييم المعايير التي تمت على أساسها ومعرفة فيما إذا تخدم الصالح العام ومدى احترامها لقوانين الدولة وفي حالة إخفاء إي شي معناه التهرب من المساءلة. تحسين رواتب الموظفين والعمال من خلال ربط الرواتب مع ارتفاعات الأسعار والتضخم المالي وهبوط العملة الوطنية "الدينار" إمام العملات الأجنبية .

ج - دفع الرواتب للعاملين في الأوقات المحددة، تلافياً لتقاعسهم عن العمل أو يسقطوا في إغراءات الرشاوى أو تجاوزهم على المال العام وسرقته أو يكونوا عرضة للاختلاس.

د - إصدار قوانين لمكافحة الفساد رادعة وتشديد العقوبات وعدم التراخي في تنفيذها وتقوية النظام القضائي وتعزيز فعاليته وعدم التدخل في شؤونه.

في الجانب السكاني

وضع إستراتيجية شاملة طبقاً لظروف البلاد وبخاصة مع الارتفاعات في عدد المواليد ووضع خطط لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل وإيجاد معالجة جادة للعاطلين عن العمل بشكل يمكن أن تكون المعيار الحقيقي هي المواطنة مع الاحترام للهويات الفرعية وتثبيت مبدأ الحقوق والواجبات واعتبار مناقشة الفساد أمراً ممكن وتوضيح الفصل بين الفساد كقضية تهم كل السكان و بين التقاليد والثقافة ونشر المعلومات التي تؤكد التأثيرات السلبية للفساد على الاقتصاد وعلى المجتمع وإعادة صياغة ثقافة تعبر عن قيم تنسجم مع الشفافية والنزاهة، وترفض القيم الحالية التي تتبنى المحاباة في تعيين الأقارب وأهل المنطقة، بدواعي"الرجولة والشجاعة" على حساب الكفاءة والتأهيل. أو تشجع التهرب من دفع الضرائب الحكومية بدوافع "الفهلوة والتفنن"، أو ممارسة الغش بحجة "المساعدة" وإعادة تشكيل قيم جديدة للمجتمع العراقي رافضة للمحاصصة والمناطقية وللحالات المذكورة. ليس من باب الحد من الفساد أو توجيه

موارد مهدورة لتحقيق التنمية، أو لسد الحاجيات الأساسية للمحرومين منها، وإنما أيضاً لإعادة الثقة والاحترام بين الشركاء من أبناء الوطن الواحد وإعادة الهوية الوطنية. على أن نبدأ باتجاهين الأول منها القوانين والتشريعات والإجراءات الرادعة للفساد من رأس الهرم إلى القاعدة وبدون أي استثناء. الاتجاه الآخر هو التربية والثقافة من البيت والمدرسة ومكان العمل، على أن يكون التركيز على الجيل الجديد من التلاميذ والطلبة والشباب من الإناث والذكور.

التكنولوجيا

العمل على أنجاز الحكومة الالكترونية وإصدار قانون إتاحة المعلومات وعلنية مرتبات جميع العاملين في الدولة بدأ بأعلى منصب "رئيس الجمهورية" وانتهاءاً بأصغر موظفي الجهاز الإداري وإعادة النظر بالرواتب العليا للمسئولين في السلطات الثلاث "تجربة البرازيل".تضفي التكنولوجيا صبغة ديمقراطية على التنمية من خلال تقديم هائل للمعلومات المهمة التي تصل إلى المستفيدين. ممكن استخدام الانترنيت والهاتف النقال في تعزيز الرقابة على المشاريع والشفافية ومجمل الفعاليات الكلية للعمل وفي تحسين نظم الحكومة ومشاركة المواطنين وملاحقة المتهربين من دفع الضرائب وكشف الاحتيال وكشف زيف توريد الأدوية الفاسدة للبلاد وفي اتخاذ تدابير احترازية في بعض المشاريع ذات المخاطر العالية . ويمكن للتكنولوجيا أن تضفي معناً حقيقياً على الشفافية والمساءلة وعلى كشف الجوانب المظلمة "مع تجنب وتحاشي الاستخدامات غير النظيفة لهذه الأجهزة".

البيئة

تعتبر البيئة الآمنة " أمنياً وسياسياً"حاضنة لإنعاش الاقتصاد، هذا إذا افترضنا أن تعبئة قوى أصحاب المصلحة لمكافحة الفساد للتعاون، وذلك بخلق حوار صحي بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي للتأكد من أن السياسات التي أعدت من قبل الحكومة للقضاء على الفساد تفي فعلاً بالمتطلبات الحقيقية لبيئة الاستثمار.وبعكسه تشكل الخلافات السياسية المستمرة تشكل بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي . مع الحد من تنامي حالة الشعور بالمظلومية ،خاصة في الأوساط لمهمشة التي تفتقر لأبسط شروط التنمية في ظل عدم التوزيع العادل للخيرات المادية وتدهور الخدمات وتفشي البطالة وهدر المال العام وتدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي، وخلق بيئة للصناعات الوطنية والحفاظ على الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية،وإصدار قوانين وتشريعات للحفاظ على البيئة وتجنب استيراد صناعات ملوثة.

الثقافة المجتمعية

تشكيل منظومة قيم وأخلاق عابرة لنمط الحياة المتعلقة،بالمأكل والمشرب والسلوك اليومي العادي، وإنما تشمل الرؤى والأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع،وتثبيت روح المواطنة الحقيقة "حقوق وواجبات" بين "دولة ومواطنين"تحافظ على النسيج الاجتماعي دون تهميش، وإصدار قوانين للعمل وللضمان الاجتماعي ،وتعزيز ثقة المواطن في النظام السياسي ومؤسساته والابتعاد عن الشعور بالإحباط وخيبة الأمل وحياة تجمع المواطنين لا تستنزف ولا تفرط بهجرة العقول النظيفة والنزيهة.كسلسلة مترابطة في المجتمع تسأل عن مصير الأموال التي تهدر، وهل ذهبت لمستحقيها، وما الذي استحدث من أصحاب الشأن من ضوابط لحماية الأموال.التي قد تطالها نفس الأيادي. خلق ثقافة مجتمعية ضد الرشوة والمحاباة وفي أداء عمل رقابي على من أباح ويبيح ممتلكات الدولة من أصول وعقارات وغيرها وبيعها للمسئولين برخص التراب. العمل على مراقبة أبواب صرف الموازنات العامة،وتعزيز من دور الرقابة الشعبية والمجتمع المدني والنقابات. تفعيل دور الرقابة في متابعة عمل مؤسسات الحكومة والتأكد من مدى التزام الموظفين. بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وبالتالي العمل للحد من ظاهرة الفساد أو منعها قبل وقوعها واستفحالها. مراقبة الأسعار من خلال أنشاء هيئات وطنية عليا على مستوى العراق وفي داخل إقليم كردستان والمحافظات وعدم ترك الأمور لجشع التجار والوكلاء للتلاعب في السوق تحديد بدقة مستحقي الدعم ووفق معايير معينة . على أن يعلن مستحقيه في كل حي أو قرية ويكون متاح للجميع للاطلاع ومن حق أي معترض يرى أن أحدهم غير مؤهل للحصول على الدعم وبذلك نعزز من دور الرقابة الشعبية ويكون ذلك معيناً للحكومة في توصيل الدعم لمستحقيه، وتشكيل لجنة للمقاييس لمراقبة الجودة والصلاحية للمنتجات الأجنبية ومكافحة كافة مظاهر التزوير في مواصفات المنشأ والصناعات المقلدة.ثقافة بعيدة عن المحاصصة الطائفية والمناطقية.

الأخلاق:

توفير مناخ طارد للفساد الأخلاقي الذي يعتبر الأساس الذي تتفرع منه جميع الأجهزة الفاسدة في الدولة والذي يتجلى بفقدان الشعور بالمسؤولية وعدم الانضباط والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء، في أماكن العمل أو يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارج العمل دون علم أدارته أو يستغل الوظيفة لتحقيق مآرب أخرى على حساب المصلحة العامة أو يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي " المحاباة"دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة والتأهيل.وهنا يلعب دور المجتمع من البيت والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام السياسية والثقافية والتربوية وذلك بإيجاد آلية متدرجة للتطبيق. لاحظ شكل رقم (4):

الشكل من عمل الباحث

(فكرة الشكل مستنبطه من مجموعة الآراء والمفاهيم والتجارب التي تناولتها المقاربة في هذا البحث).

الاستنتاجات :

- لاحظ البحث أن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة وعالمية شديدة الانتشار،وذات جذور عميقة تأخذ أبعاد أفقية وعمودية، وتتداخل فيها عوامل متنوعة. تختلف من بلد لآخر وحظيت باهتمام الباحثين من الاقتصاديين والاجتماعيين والحقوقيين والسياسيين وغيرهم، ومست جميع القطاعات. مما استلزم عمل مؤسسي ميداني لتطويقها وعلاجها على المستوى العالمي من خلال خطوات عملية محددة وصولاً للحد منها وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.وازدادت هذه الظاهرة بشكل مخيف بالعراق فلم تعد ظاهرة وإنما" عمل مؤسسي للفساد" أذا جاز التعبير وبخاصة في الآونة الأخيرة.

- أن مكافحة الفساد في الدوائر الحكومية والقطاعات المختلفة من الاقتصاد، لم ترق بعد إلى الحد الأدنى من طموحات الشارع العراقي ولا تتناسب وحجم الإصلاحات المنشودة بعد التغيير 2003.

- أن استشراء الفساد المالي والإداري في العراق، أدى إلى أضعاف الدولة ونظامها السياسي ومس العراقي الاقتصاد الوطني وأنهكه ومس الجوانب الأخلاقية للمجتمع.

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية ويعمل للحد من الموارد المخصصة للاستثمار.- يؤدي الفساد إلى أضعاف هيبة الحكومة تجاه مواطنيها، كما ويؤدي إلى

إضعاف مصداقيتها في الخارج وخاصة أمام المستثمر الأجنبي، ويوقف أو يعطل في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي وحرمان البلد من فرص نقل التكنولوجيا والمهارات. كما ويعمل على تعطيل التدفقات الاستثمارية ويفقد الدولة من الحصول على الضرائب من هذه الشركات والى فقدان التنمية البشرية وبخاصة في قطاعي التعليم والصحة وتدني نوعيتهما.

- يعمل الفساد إلى ضعف أو فقدان الاستثمار الأجنبي والوطني ويؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج. في الوقت الذي يفترض توظيف هذه الأموال في مشاريع تنموية تخدم المواطنين من أجل أيجاد فرص عمل للعاطلين منهم .

- يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين أبناء المجتمع العراقي من خلال سوء التوزيع للدخل والموارد ومن خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم في مؤسسات الدولة وبخاصة في الميادين التنفيذية والتشريعية والقضائية مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية على حساب الأكثرية من أبناء المجتمع.

- يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر المشاكل التي يعانيها البلاد بعد الأمن.هذا بالإضافة للتوجهات الاقتصادية الجديدة ، التي لم تراعِ المرحلة الانتقالية بدقة وفقدان الإستراتيجية التنموية بشكل عام .

التوصيات :

- يقترح البحث بضرورة سن قانون للفساد يتضمن التشريع تعريفاً واضحاً لمختلف مظاهر الفساد وتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد من ذوي الاختصاصات والكفاءات العديدة في الاقتصاد والقانون والاجتماع وعلم النفس وغيرهم من أصحاب الخبرة والسمعة الطيبة في مكافحة الفساد، ومنحها صلاحيات واسعة في مجال تخصصها ودعمها قانونياً وربطها بأعلى سلطة في الدولة. هذا بالإضافة إلى القيام بالإصلاحات المالية والإدارية والقضائية .- تشكيل محاكم خاصة لمكافحة جرائم الفساد ودعم السلطات القضائية وأن تكون لأحكامها أثراً رجعي على كل الممارسات تجاه المال العام والخاص.

- تشكيل لجنة قانونية مخولة لتقنين وتوفيق القوانين وتبسيطها،وصياغة قرار تنفيذي باستبعاد اللوائح والسجلات المتداخلة والمكررة. مهمتها تشريع قوانين مرتبطة بالبرلمان تؤكد إلى عدم صدور أي قوانين مستقبلية ألا إذا كانت متوافقة مع الدستور.

- استخدام المعايير المحاسبية الدولية في الإفصاح المالي وفوائده بالنسبة للمستثمرين والمالكين والممولين وحاملي الأسهم وغيرها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وضمن الشركات المعولمة، وكذلك المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة،وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

- العمل باتجاه الحكومة الالكترونية، وتوفير المعلومات الدقيقة في واجهات الدوائر الحكومية وغيرها للمواطن، وتسهيل اجرءات التوظيف والتعيين، وتحديد ضوابط في التقديم وتواريخ لاستلام النتيجة "أقترح أربعة عشر يوماً" وتكون النتيجة معلنة على لوحة بارزة أيضاً في حالة القبول أو الرفض مع ذكر الأسباب .

- أعادة النظر في طبيعة المناهج التعليمية في الجامعات والمدارس باتجاه تطوير برامج تأهيلية تنسجم وحاجة سوق العمل، وتشديد الرقابة على المنح الدراسة المحلية والخارج. بعيدة عن المحسوبية والموالاة والإعلان عنها مسبقاً، وفق معايير علمية ونشر أسماء المقبولين حسب المؤهلات. هذا بالإضافة إلى خلق بيئة تربوية تبدأ من الابتدائية والثانوية فالجامعة. تربي الطالب على أسس جديدة تناهض الفساد بمختلف أشكاله وتدعو للمواطنة وللمواطن الصالح،وبعيدة عن الغش والسرقة والابتزاز وهدر المال العام والخاص، وغرس الأخلاق الفاضلة في سلوكهم الاجتماعي.

- تعزيز دور الرقابة وتفعيلها، وعلى الجهات المعنية والمسئولة واجب الأشراف والمتابعة. دون محاباة فكل من يقصر في عمله،أو يجعل من عمله وسيلة لمصالحه الخاصة يستحق أن تطبق بحقه القوانين الرادعة. أينما كان وفي أي موقع دون استثناء، وأن يكون المواطن خير عون في هذا الجانب وتعزيز روح المواطنة الصالحة بين الناس .وتجديد أساليب جرائم الفساد الإداري باستمرار وتحسين البيئة المجتمعية، وتجنب السلوكيات الخاطئة التي تؤدي بالموظف، تجاوز الإجراءات الإدارية المعتادة والتعدي على الأنظمة لتحقيق مصلحة خاصة.- الحرص على أن يكون عامل الكفاءة في اختيار الموظف هو الفيصل.هذا بالإضافة إلى التيقن من كفاية وقدرته على تحمل أعباء المهنة،وهذا ما ينعكس في تأدية عمله سلباً أو إيجابا، والحرص على أجراء مقابلة له قبل تعينه والتعرف على حالته وصلاحيته للعمل وسيرته الذاتية .

- استكمال شبكة الأمان الاجتماعي وذلك بتشريع قوانين العمل والضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد والبطالة والمساعدات وتعديلها بما يخدم مصلحة المنتفعين منها، وبحيث تتناسب وأسعار السوق والعمل على تعزيز البطاقة التموينية لمستحقيها واعتماد معايير وأسس توزيع عادلة ومحاسبة المسئولين الذين يغلبون الاعتبارات المحسوبية والفئوية على المواطنة ، وتحسين أوضاع ذوي الدخل المحدود.

المصادر.

- المعلومات عن حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل - راجع الانترنيت - غوغل .

- المنهج الامبريقي .. راجع مؤلف د.عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي - دار أمل الجديدة - سوريا- دمشق - الطبعة الأولى 2012 - ص26.

- عبد الهادي عباس - مقالة بعنوان - الفساد!! هذا الداء الوبيل، نشرت في مجلة النهج- العدد 6 لسنة 1996- ص68 .

- روبرت كليتجارد - السيطرة على الفساد - ترجمة علي حسن حجاج ، ومراجعة فاروق جرار - دار البشير - عمان 1994 –المقدمة .

- المنجد في اللغة - طبعة جديدة منقحة - دار الفقه للطباعة - بيروت 1971- دار الشرق - الطبعة 17 - ص583 .

-أ. د. نصر محمد مهنا - الإسكندرية - المكتب الجامعي الحديث - 2006- الإدارة العامة وإدارة الخصخصة مع نماذج لتجارب بعض دول العالم - ص25 .

- راجع مؤلف بريمر -عام قضيته في العراق - النضال لبناء غد مرجو - ترجمة عمر الأيوبي - الإصدار دار الكتاب العرب بيروت / لبنان 2006 - ص102- 103 .- راجع مؤلف عباس الفياض- مصدر سابق ص 436-437 .

- راجع مؤلف د. محمد صالح ربيع العجيلي - ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، الواقع والأسباب والنتائج - الطبعة الأولى - بغداد 2007 دار الشؤون الثقافية العامةص28 .

- د. رمزي زكي - محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث - إصدار دار العالم الثالث للطباعة والنشر - القاهرة - 199- ص280 .

- الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية- بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية - بيت الحكمة 22-23 كانون الأول - ديسمبر 2001 - بغداد 2002 ص269 .

- لودفيغ فون ميزس -السياسة الاقتصادية- آراء لليوم وللغد - ترجمة د. حازم نسيبة وتدقيق فادي حدادين - الأهلية للنشر والتوزيع- الأردن - الطبعة الاولى2007 ص122.

- الأسكوا: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا - الاجتماع ألتشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولية لتمويل التنمية - التقدم المحرز في تنفيذ توافق مونتي للدول الأعضاء - المنعقد في الدوحة -29- 30 نيسان أبريل 2008 .

- منظمة الشفافية الدولية - الجدول المعد لسنة 2012 .

- الدستور العراقي الحالي.

- المؤلف جارلس وولف جونير الاقتصاديات العالمية منذ أزمة جنوب شرقي - الانعكاسات على الاقتصاد السياسي - ترجمة د. هناء الخفاجي - دار الشؤون الثقافية العامة- العراق- بغداد الطبعة الاولى2007.

- د.الهادي علي بو حمره مقالة على الانترنيت ، الرابط : Http:// transparency forum.net/ details-139.html

- د.سمير أمين الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين- ترجمة د. فهميه شرف الدين - دار الفارابي - بيروت،لبنان - الطبعة الأولى 2002 ص137.

المصادر الأجنبية:

- Author Pierre Pean –Pubblish Fayard 1988 ISBN . L Argent noir Corruption Sous Development – p278 .

- Global old Dynamics of Corruption, the rol of the United Nation Helping member States, Build Integrity to Curb Corruption, Cicp – 3, Vienna, Oct – 2002. pp.3 .

- www.transparency.org 2012

- Center for International Private Enterprise (CIPE) – 2010.